الفصل الأول

خصائص العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، وأطروحات العولمة وناقديها واتجاهاتها.

١- شهد القرن العشرون ثلاثة أحداث عظمى مثلت نقاط تحول أساسية في تفاعلات النظام الدولي وهي: الحرب العالمية الأولى ، الحرب العالمية الثانية، نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي. وإذا كان الحدثان الأول والثاني عبرا عن أقصى أشكال انفجار الصراع أي استخدام القوة العسكرية في حرب شاملة – عالمية– فإن الحدث الثالث لم يشهد هذا النمط ولكنه لم يقل عن الأولين من حيث أثاره على العالم / بل لقد فجر هذا الحدث الأخير أثار الجدال حول حقيقة العصر الذي تمر به العلاقات الدولية هل هو عصر جديد ؟

ولقد كانت كل من الأحداث الثلاثة نتاج تراكمات من التفاعلات التي ولدتها وشكلتها مجموعة من القوى والعوامل التي تتصل في جانب منها بالخصائص القومية للدول، أو التفاعلات النظمية بين الدول أو القوى الهيكلية طويلة الأجل.

وإذا كانت إشكالية العلاقة بين الداخلي والخارجي قد وقعت في صميم جهود التنظير التي شهدتها كل مرحلة من هذه المراحل من تطور العلاقات الدولية في القرن العشرين فإن اتجاه هذا التطور من بداية القرن إلى نهايته عكس تزايداً مطرداً في درجة تأثير الخارجي على الداخلي وفي طبيعة هذا التأثير ونطاقاته بحيث يمكن القول إننا نعاصر حاليا اختراقا كثيفاً من الخارجي بحيث تآكلت وتهاوت الحدود بينه وبين الداخلي ومن ناحية أخرى لم يعد هذا الاختراق قاصراً على النطاقات السياسية التقليدية أو الاقتصاد السياسي ولكن امتدت هذه النطاقات لتشمل الاجتماعي والثقافي أيضا .

ولهذا - أي نظراً لدرجة عمق الاختراق ونظراً لاتساع نطاقاته- برزت خطورة التحديات الخارجية التي تواجهها كل مجتمعات ودول العالم ليس الصغيرة النامية فقط ولكن الكبرى المتقدمة أيضا ولو بدرجات مختلفة .ومن هنا أيضا أهمية وضرورة التعرف على درجة التغير العالمي. إذن ما طبيعة هذه التحديات النابعة من هذه الدرجة من الاختراق ومن نطاقاتها ؟ ولكن أولاً ما هي الخصائص والسمات التي يتضح لنا من خلالها هذه الحالة "لاختراق الداخل بواسطة الخارجي" والتي تترجم التحولات العالمية الجارية ؟

٢- ويعكس الانتشار الزائع لمصطلح "العولمة" اعترافا بهذه الحالة من الاختراق والتي تسود مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة والقطبية الثنائية .

من ثم فإن فهم خصائص النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة وأبعاد التحولات العالمية في نهاية القرن العشرين من ناحية ، ودراسة أطروحات العولمة تشخيصاً وتقويماً من ناحية أخرى ليسا إلا وجهين لعملة واحدة : لماذا ؟ وكيف يمكن الاقتراب من هذا الفهم؟

لم يبرز مصطلح "العولمة" بصورة متكررة وكثيفة - في الأدبيات الغربية في مجال العلاقات الدولية إلا منذ بداية التسعينيات، أي متزامن مع أهم حدثين في نهاية القرن العشرين وهما انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة . حيث أخذ يتبلور الحديث عن "النظام العالمي الجديد " الذي شغل مساحة هامة من اهتمام منظري العلاقات الدولية وساستها.

وإذا كانت أدبيات علم العلاقات الدولية الغربية قد اهتمت بخصائص العلاقات الدولية في هذه المرحلة فإن تيار هام منها جاء تحت عنوان "العولمة" .

ولقد انطلق الاهتمام بدراسة هذه الخصائص من الاهتمام بتفسير نهاية الحرب الباردة ومن الاهتمام بدراسة تأثيراتها وتحدياتها على مجال ع.د. وهنا برز السؤال المزدوج التالي : هل كانت نهاية الحرب الباردة بداية مرحلة جديدة

في العلاقات الدولية أفرزت خصائص جديدة، أم أن نهاية الحرب الباردة ذاتها كانت نقطة تحول نتيجة تراكم أثار مجموعة من القوى والعوامل خلال العقدين الماضيين أعلنت عن خصائص متغيرة للعلاقات الدولية أي أعلنت عن تغير العالم .

ومن ثم كان لابد وأن يثور من ناحية أخرى التساؤل التالي المزدوج أيضا هل تفسر سمات العولمة نهاية الحرب الباردة أم أن انتهاء الحرب الباردة كان من أهم أسباب تفسير علو "العولمة" وبروزها ؟ بعبارة أخرى : هل التغيرات والتحولات العالمية الراهنة كانت نهاية الحرب البادرة كاشفة عنها أم منشأة لها؟ وقبل الانتقال إلى الإجابة عن هذه الأسئلة يجدر الإشارة إلى الملاحظتين التاليتين: من ناحية : بقدر ما كان فشل النظريات الغربية في التنبؤ بهذا الصورة التي انتهت بها الحرب الباردة مثيراً للتساؤل حول درجة نضج التنظير الواقعي، السلوكي الإمبريقي الوضعي، بقدر ما أن الجدال الدائر الآن حول " العولمة " في مرحلة ما بعد الحرب الباردة يثير بدوره الكثير من الأسئلة حول "الأزمة" التي تمر بها حالة دراسة العلاقات الدولية ومن ثم صعوبات فهم حالة التغير العالمي برمته.

ومن ناحية أخرى : إذا كانت الحرب البادرة هي العملية التي جرت لمدة نصف قرن تحت تأثير قوى عدة فإن نهايتها دشنت تراكم تأثير هذه القوى على تغير العالم – ومن ثم أصبحت العولمة هي محور التفكير حول " حالة العالم أو حول " العملية " الجارية على صعيده تجسيداً لمسار التغيير العالمي .

ولذا فإن دراسات " التغير العالمي " أو التغير الكلي Global change حازت اهتماماً متزايداً منذ نهاية الثمانينيات ليس في مجال العلوم الاجتماعية بصفة عامة ولكن بالطبع داخل العلاقات الدولية بصفة خاصة . وذلك على نحو دفع البعض(١): إلى التساؤل عما إذا كان يجب اعتبار "التغير الدولي" حقلاً دراسيا فرعيا داخل العلاقات الدولية مثله في

ذلك مثل حقلي الاقتصاد السياسي ودراسات الأمن . وهو يحدد مجالات التغير الدولي في المستويات التالية :

الدول، النظم الدولية، المؤسسات، الفاعلين الآخرين من غير الدول، التنظيم الاجتماعي المتأثر بالواقع الدولي، الجوانب الثقافية، الدين، المسائل الأخلاقية والمعيارية، الأبعاد الجيوسياسية والجيوجغرافية، البيئة، الديموجرافيا، موضوعات الأمن، التكنولوجيا، الاقتصاد، التبادل المعلوماتي والاتصالي.

ومما لاشك فيه أن هذا التصنيف إلى ١٥ مجالاً للتغير يمكن إيجازه في عدة فئات من المجالات أحدها خاص بالفاعلين الدوليين ، والثاني خاص بالقضايا أو الموضوعات محل التغيير والثالث خاص بالقوى والعوامل المؤثرة على القضايا وعلى الفاعلين ومن ثم على أنماط التفاعلات، وكلاً من الفئة الثانية والثالثة إنما تتصل بأبعاد مادية الاقتصاد، البيئة، المؤسسات، أو غير مادية (الثقافة ، الأخلاق ، الدين، المعلومات)

ومهما تنوعت وتعددت الإسهامات حول شرح سمات التغير العالمي وأسبابه وآلياته فهي تتصل- كما سنرى- بصورة أو بأخرى ببعض هذه المستويات أو بمعظمها وسواء كان المقصود هو تفسير نهاية الحرب الباردة أو وصف حالة العلاقات الدولية بعدها أو التوقف بصفة أخص حول "العولمة" أو الإجابة على سؤال أكثر عمومية هل يشهد العالم تحولاً جوهريا ؟ إذن ما هي خصائص العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وما هي أبعاد "عملية " العولمة الدائرة الآن ؟ وهل يدخل العالم "عصراً " جديداً بحيث يجب على الأمة الإسلامية حسن إدراك أبعاده ومنابع التحديات التي يطرحها ؟

إن تحدي فهم شروط العصر الحديث ومتطلباته وتحدي الوعي بها هي الخطوة الأساسية والأولى لتشخيص التحديات التي تواجه الأمة . فإن هناك علاقة لا يمكن تجاهلها بين عالم التنظير وعالم السياسة (كما سبق الإشارة) ومن هنا فإن مصادرنا في تغطية هذه الجزئية هي أدبيات نظرية العلاقات الدولية أي أدبيات التنظير التي تشخص الواقع وتصفه وتفسره.

المبحث الأول

خصائص العلاقات الدولية

في مرحلة ما بعد الحرب الباردة : فوضى عالمية جديدة ؟

إذا كانت أدبيات العقدين الأول والثاني من النصف الثاني من القرن العشرين قد انبرت لوصف خصائص النظام الثنائي القطبية وحالة الحرب البادرة وإذا كانت أدبيات العقد الثالث والرابع قد انبرت للتساؤل عن ماهية التغيرات التي أخذ يواجهها هذا النظام على نحو يدفع به إلى مرحلة جديدة من التفاعلات تبرز على صعيدها التفاعلات التعاونية التنسيقية وليس الصراعية فقط في ظل ما عرف "الاعتماد المتبادل" فإن أدبيات العقد الخامس (التسعينيات) قد انبرت في شرح التحولات العالمية وما إذا كانت عني حقيقة أننا نعيش عالماً جديداً يفرض تحديات خارجية ذات طبيعة مختلفة جذرياً عما قبل أم لا؟

ولقد تعددت اقترابات دارسي العلاقات الدولية من هذا المجال البحثي. وسنقدم في هذا الموضع خمسة نماذج تعبر عن اتجاهات كبرى تنقسم بينها هذه الاقترابات وهي تنتمي إلى جماعات بحثية وطنية مختلفة بريطانية، أمريكية، فرنسية، مصرية. وتثير القراءة في مضامينها الأسئلة الثلاثة التالية :

أ- ما هو توصيف كل من هذه النماذج لحالة العلاقات الدولية بصفة عامة؟

ب- وما هو تشخيصها لطبيعة التحولات العالمية من ناحية ثانية ؟

ج- وما هو تقديرها لآثارها بالنسبة للعالم الثالث أو الجنوب بصفة عامة من ناحية ثالثة؟ . وفيما يلي بعض التفصيل حول ما تقدمه هذه النماذج من إجابات على هذا الأسئلة :

أ- تعبر هذه النماذج بدرجة أو بأخرى عن منظورين كبيرين لدراسة العلاقات الدولية منظور الفوضى العالمية (الواقعي) ومنظور المجتمع العالمي (الاعتماد المتبادل).

النموذج الأول(٢) : يقول إن نهاية الحرب الباردة كان نقطة تحول في العلاقات الدولية فرضت تحديات نظرية وعملية جديدة تحتاج لإجتهادات في التشخيص وفي التفسير. ولقد طرح هذا النموذج القضايا النظرية والفكرية التي تطرحها هذه التحولات على نحو يبرز كيف أن هذه التحولات لا تقود العالم إلى وضع تعاوني أفضل حيث ما زالت تكمن فيه جوانب صراعية.

أما النموذج الثاني(٣) : فهو يطرح خصائص سلوكية وهيكلية لما أسماه عالم مضطرب كما يقدم مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تفسر سبب هذه الحالة المضطربة التي يعاني منها عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي. وهو يرى أن هذه النهاية هي التي كشفت عن هذه المتغيرات وعن هذه الخصائص بدرجة واضحة ومع ذلك تظل هذه المتغيرات – في تجلياتها وفي أسبابها– مسببة لحالة من الفوضى. وإذا كانت هذه الحالة تفرض الحاجة إلى تنظير جدي إلا أنها لا يمكن أن تحسم توصيف طبيعة هذه المرحلة . ومن هنا مغزى وصفها بأنها مرحلة " ما بعد الدولية" حيث يتضح أن للغموض معنى أساسي في تسمية أو توصيف حالة هذه المرحلة.

أما النموذج الثالث(٤) : فينطلق من أن الحرب الباردة انتهت لأن العالم تغير خلال العقدين الماضيين. ومن ثم فهو يرجع انتهاء هذه الحرب الباردة إلى ثلاث مجموعات من العوامل إحداها تتصل بقواعد اللعبة العالمية والقوى طويلة الأجل التي تحددها – والثانية خاصة بأحوال الطرف المنتصر (U.S.A) وقدر إصراره وعزمه في صراعه مع الطرف المنهزم (U.S.S.R.) أما الثالثة فتتصل بأحوال الطرف المنهزم وبالنظر إلى المجموعة الأولى يتحرك منها العالم نحو التجانس والتوحد والثانية تؤثر على العالم على نحو انقسامي تفككي .

إذاً العالم لدى هذا النموذج قد تغير بعمق ولكن ليس نحو اتجاه تجانس أو نحو اتجاه تفككي ولكن يجمع بين تجليات الحالتين. وكانت الحالة الأولى وراء تفسير انهيار الاتحاد السوفيتي ونظم أوربا في حين أن الثانية تفسر مظاهر ما بعد هذا الانهيار.

النموذج الرابع(٥) : ينطلق من أن التغيرات التي شهدها العالم منذ ١٩٨٩ وإن كانت قد أفرزت أفكاراً جديدة تبدو وكأنها تشير إلى عصر مختلف إلا أن طبيعة العلاقات الدولية لم تتغير حيث أن هذا المشهد - في بداية التسعينيات - والمحمل بمقولات تنبئ بعصر جديد أفضل من سابقه قد تكرر من قبل في لحظات تاريخية تحولية سابقة (١٨١٥،١٩١٩،١٩٤٥) ولكن سرعان ما تتبدد مصداقية هذه المقولات عن عصر "جديد". ولذا فإن بعض الأوضاع والظروف هي التي تغيرت فقط ومؤقتا في حين أن الخط العام للتفاعلات في العالم والقوى المؤثرة عليه ما زالت قائمة وتعكس استمرار الصورة التي تتمسك بها روافد الفكر الواقعي : صراع القوى، صراع المصالح، احتمالات الحروب الكبرى القائمة. حيث يجتهد هذا النموذج في بيان كيف أن ما يبدو جديداً في بعض الأوضاع الدولية يتكرر في أطر جديدة . كما أن الجذور الفلسفية للمنظورات أو الرؤى أو التفسيرات المختلفة إنما هي ثلاثة كبرى تظهر في تجليات وتعبيرات متنوعة عبر مراحل تطور النظام الدولي وهذه التيارات الثلاثة الكبرى هي : المكيافيلية نسبة إلى مكيافيلي (الواقعية) والجروتيوسية نسبة إلى جروتسيوس- (العقلانية) والكانتية نسبة إلى كانت (التورية).

أما النموذج الخامس(٦) : فهو يجتهد حول توصيف الهياكل الكبرى للتحولات العالمية مع التركيز بصفة خاصة على آثارها ومدلولاتها بالنسبة للعالم الثالث، الجنوب، الذي يشكل العالم الإسلامي ركنا ركينا فيه . فإذا كانت النماذج السابقة- التي تنتمي إلى جماعات بحثية غربية قد اهتمت بالرؤى الخاصة بالعلاقات الدولية في مجموعها بمستوياتها المختلفة وليس الهيكلية النظمية فقط وهي الرؤى التي تحوي في طياتها أبعاداً قيمية واضحة (وإذا كانت هذه النماذج قد تطرقت إلى ما يتصل بالعالم الثالث (كما سنرى) من قبيل الاستثناء أو باعتباره مجال لبعض التفاعلات فإن النموذج الخامس (والذي يمثل إحدى دراسات الجماعة البحثية المصرية(٧) قد انطلق في اهتمامه بالتحولات العالمية من المستوى الخاص بالنظام الدولي أساسا ومن البحث في الخصائص الهيكلية للتحولات التي

تبين أن النظام الدولي قد شهد تغيراً جذرياً في المقومات الأساسية للنظام نفسه. وعلى نحو يقوده إلى القول إن المحصلة النهائية لهذه التحولات الجذرية هو ظهور " واقع عالمي جديد" . وهذه الواقع الجديد ليس مجرد تحول في العمليات الدولية ولكن تحول بنيوي في النظام العالمي . وهذا التفرقة بين التحول العملياتي والتحول البنيوي هي التي تمكن – من وجهة نظر المؤلف – من فهم أسباب الاختلاف بين الاجتهادات حول طبيعة مرحلة ما بعد الحرب الباردة والتي ترتبط بمواقف فكرية– من حرب الخليج الثانية ومن الولايات المتحدة– سواء على صعيد الأدبيات الغربية أو العربية . ولهذا فإن هذا النموذج يبين أننا إزاء مرحلة جديدة في تطور العلاقات الدولية نظراً لحدوث "وقائع" تمثل بداية ظهور "نسق" SYSTEM دولي جديد" أي نوع جديد من البنيان الدولي، والوحدات والمؤسسات والعمليات السياسية الدولية ، والتي تعلن عن مرحلة جديدة من تطور العلاقات الدولية تتسم بخصائص بنيوية محددة. وهو الأمر الذي وإن آثار اختلافات حول طبيعة البنيان الجديد (أحادياً أم تعددياً) فإنه ليس اختلافاً ذا بعد قيمي مثل الذي يثور بصدد حالة النظام في المستقبل بعد نهاية الحرب الباردة : مزيد من التعاون أم مزيد من الفوضى.

هذا ويوضح المؤلف – كما أوضح من قبله البعض الآخر(٨) – أمراً منهاجياً هاماً يتعين أن نأخذه في الإعتبار جيداً ونحن نتابع عملية الفهم لما يحدث حولنا – وهذا الأمر هو أن هناك فارقاً بين النظام بمعنى Order والذي يرتبط بمعاني العدالة والقانون والشرعية وبين النسق بمعنى System والذي يرتبط بمعاني التفاعلات الواقعية، ومن هنا ضرورة أن نميز بين مستويين من التحليل المستوى الرصدي التشخيصي للوقائع والهياكل والمستوى القيمي المعياري لتقويم التفاعلات أنماطاً ومضموناً وعواقب . ولعل هذه هي أحد أول الدروس المنهاجية التي يجب مراعاتها ونحن نحاول أن نفهم التحديات الخارجية للعالم الإسلامي . فقبل أن نرفض أو نقبل أو نؤيد أو نتهم (وهذه جميعاً أبعاداً قيمية) يجب أن نفهم خصائص وحقيقة الواقع الذي ننبري لتقييمه، أي نفهم خصائص الإطار المحيط ومنابع التحديات ومصادرها الكامنة فيه أو الظاهرة منه .

وهناك دروس منهاجية أخرى ستتضح لنا على التوالي عند الانتقال إلى النقطتين التاليتين.

ب- إذن ما هو توصيف هذه النماذج لخصائص العلاقات الدولية في التسعينيات - كل من زاوية اقترابه السابق تحديدها .

النموذج الأول : يطرح أولاً عدة قضايا نظرية وفكرية تستلزم التحليل والتنظير وهي تنبع من التحديات التي فرضها انهيار الاتحاد السوفيتي من ناحية وانتهاء الحرب الباردة ، ناحية أخرى وعلى النحو الذي جرت عليه عمليتي الانهيار والانتهاء أي بدون حرب وفي فترة قصيرة نسبيا وبدون ادعاء تغيير النظام العالمي القائم بل سعياً نحو التوافق معه والاندماج في مختلف أصعدته بأسرع طريقة ممكنة وبأقل تكلفة . وتتلخص هذه القضايا حول تيارات تاريخية كبرى تحتاج لوقت لتتبلور : كما ينبثق عنها عواقب نظرية هامة

١- التغير في العلاقات بين القوى الكبرى في النظام على نحو يعكس انتهاء نمط الصراع المسلح بين هذه القوى وفتح السبيل أمام نط جديد من علاقات الهيمنة يرتكز على علاقات الكتل وتوازنات القوى الإقليمية . كل ذلك في ظل التغير في طبيعة الاقتصاد وفي طبيعة التحول الديموقراطي .

٢- انتهاء الشيوعية كقوة سياسية في أوربا أساساً : وينبثق عن هذه القضية سؤالان أساسيان : هل هناك بديل قائم الآن لهذا السقوط وخاصة في ظل تقلص فرص الشيوعية الثورية ومصاعب الاشتراكية الديموقراطية ؟ كيف كانت التجربة الشيوعية في حد ذاتها وفي مواجهة التفسيرات المتعددة لمسارها وبالنسبة لتعدد تفسيرات سقوطها فهل ما زالت هناك حاجة متأنية لتفسير هذا السقوط ؟

٣- التغير الحادث في خريطة العالم بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وهو التغير الذي تجسد في وجهين : أحداهما اندماجي تعكسه التجارب التوحيدية وعلى رأسها ألمانيا واليمن والآخر تفكيكي وعلى رأسه نموذج يوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا (مع

اختلاف نمط حدوث كل منهما) هذا ناهيك عن التساؤلات حول مصير حركات استقلالية أو انفصالية في أرجاء عديدة وبالمثل بالنسبة لمصير حركات توحيدية محتملة.

٤- انتشار الديموقراطية : وتثير هذه القضية تحديان أحدهما يتصل بإمكان هذا البديل وثانيهما يتصل بعلاقته بالسلام .

فمن ناحية إن كان المؤلف يوافق على أن عصراً جديد من الديموقراطية أخذ يتحقق إلا أنه يميز بين حالتين :

حالة قائمة وهي أن هذا النموذج يمثل خياراً بلا بديل يتحداه الأن ، وحالة محتملة تتصل بإمكانيات تدعيمه ونشره بنفس الخط في جيمع دول العالم . وهو إن كان يوافق على الحالة الأولى فهو يثير التساؤل حول الثانية نظراً لأن عملية التحول الديموقراطي تحتاج لفترة انتقالية كافية وتتطلب استمرارية ممتدة في التطبيق لترسيخ قواعدها ناهيك عن ارتباطها من عدمه بالخط الرأسمالي للتنمية، الخلل الذي تعاني فيه تجارب التطبيق الرأسمالي الليبرالي ذاتها.

ومن ناحية أخرى تطرح قضية انتشار الديموقراطية العلاقة مع فرص السلام على النحو التالي: هل تدعيم الديموقراطية الليبرالية وليس القانون الدولي يقود حتميا إلى السلام ؟ وهل عملية الدمقرطة الجارية والضغوط التي تتعرض لها الدول في العالم- ولو بدرجات مختلفة- من أجل الانصياع لهذه العملية ، ألا تركز الانتباه على كيفية توظيف أدوات دولية وقيم دولية (مثل المساعدة الخارجية والمشروطية التجارية) من أجل فرض نموذج ممارسة داخلية سياسية واقتصادية. وهذا يعني كيف يدفع النظام الدول لتتوافق داخليا وإلا ستتحمل تكلفة عالية إذا لم تفعل ذلك .

ويبين هذا النموذج -على صعيد تالي- كيف أن هذه القضايا الأربعة السابقة تثير بدورها قضايا أخرى تقع في صميم فهم العلاقات الدولية الراهنة والجدال حولها : وهي تتلخص كالآتي :

"التجانس" كمتغير قوي لصياغة المجتمع الدولي : أي كيف أن النظام الدولي يعمل ليس فقط وفقاً لقيم مشتركة بين الدول ولكن أيضاً وفقاً لقيم مشتركة داخلية أي أن تشارك المجتمعات في قيم داخلية كسبيل لتحقيق استقرار العلاقات الدولية ولا يقبل المؤلف هذا المنطق السابق حول العلاقة بين التجانس وبين الاستقرار العالمي على أساس أن فترات طويلة من التاريخ الحديث لم تعرف هذا النمط بل وكانت الانحرافات قوية . هذا فضلاً عن أن الرأسمالية في عمرها الممتد نحو خمسة قرون - وخاصة في القرن الأخير- قد شهدت ازدياد عدم المساواة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

ديناميكيات عولمة الرأسمالية :

عدا التحليلية الماركسية ليس هناك تقييم مناسب لأثر الرأسمالية على العلاقات الدولية ومحاولة تقدير مدى عالمية الرأسمالية. ولهذا فهو يطرح ثلاثة أسئلة للمناقشة : لماذا يدور انتشار الرأسمالية الصناعية غير مستقر وغير منتظم وبالمثل أيضاً البعد السياسي لها أي الديموقراطية ؟ إذا كان هناك تطورٌ للاقتصاد الكوني فلماذا تستمر الدول مركز السلطة السياسية؟ ما هي الميكانيزمات الخاصة لانتشار الرأسمالية ؟

ونقع الإجابة على هذه الأسئلة الثلاثة في صميم اقترابه من "العولمة" ومن صميم فهمه لإشكالية العلاقة بين الداخلي والخارجي في نهاية القرن العشرين. وهنا يسجل ما يلي: من ناحية فإنه بالرغم من المقولات عن عالمية النموذج الغربي وسيادة عملياته، وبالرغم من عمليات عولمة الرأسمالية والتوجه نحو الدمقرطة إلا أن ما حدث ظل بعيداً عن التوقعات . فخلال خبرة القرن العشرين تزايدت الفجوة بين دول العالم وزادت حالة عدم المساواة العالمية مما أفرز مقولات مدرسة التبعية. ومن ناحية ثانية وبالرغم من استمرار التأكيد على تأثير الدولي على الوطني وبالرغم من بروز "التدويل" في أدبيات

"الاعتماد المتبادل / وأدبيات عولمة الثقافة والمجتمع إلا أن الدول مازالت قائمة ومازال دورها مركزيا وإن تغيرت طبيعته في ظل تنامي العلاقات والتفاعلات عبر القومية في مجالات السوق والثقافة على حد سواء.

النموذج الثاني : يهدف روزينو إلى بيان أنماط الاضطراب التي يشهدها العالم المعاصر ورصد القوى التي تحركه . وهو الأمر الذي يبرر من وجهة نظر المؤلف محاولة صياغة منظور جديد لدراسة العلاقات الدولية التي تشهد تحولات عميقة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ويرى روزيناو أن هذه التحولات ليست وليدة ظروف ما بعد الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي ، بل أن هذه الظروف هي التي أزالت النقاب عن هذه التحولات .

ويرصد روزيناو مظاهر ما أسماه الفوضى العالمية على مستويات ثلاث:

المستوى الجزئي (الفرد) حيث تنامت قدرات المواطنين ومهاراتهم مما أثر على الفوارق بين مواطني العالم وعلى علاقاتهم بدولهم . المستوى الوسيط (أبنية السلطة على اختلافها) حيث تطورت مصادر الشرعية التقليدية وتم استبدالها بمعيار جديد هو الأداء أي القدرة على إشباع الحاجات للمواطنين . ولذا دخلت السلطة في أزمة حيث انتقلت ولاءات المواطنين إلى أبنية أخرى وذلك بناء على المعايير الجديدة للشرعية . وترتب على ذلك كله التقلص في سيادة الدولة القومية نظراً لتنامي أنماط التدخل في الشئون الداخلية للدولة تحت رايات شتى.

أما المستوى الثالث فهو المستوى الكلي (الهياكل العالمية التي تضم الدول وعدد من الفاعلين الجدد من غير ذوي السيادة التقليدية) وفي ظل هذه الهياكل أضحت الدولة مطالبة بمواجهة منافسيها الجدد.

وفيما يتصل بمصادر الاضطراب العالمي التي تفرض البحث عن منظور جديد للنظام العالمي .

فهي تتمثل في تنامي عدد الفاعلين الدوليين ، تأثر التقنيات الحديثة ، عولمة الاقتصاد الوطني ، تزايد إلحاح قضايا الاعتماد المتبادل ، ضمور قوة الدول القومية ، مشاكل العالم الثالث وتزايد الفجوة بينه وبين دول الشمال

مستويات الاضطراب مصادر الاضطراب التي تفرض الحاجة لتنظير جديد

النموذج الثالث : يقدم تحت عنوان " اللعبة التي أوقفتها تغيرات القواعد" مجموعتين من القواعد والتي جرى بشأنها جدال هام في الأدبيات وهو الجدال الذي يرصده باقتدار هذا المؤلف على نحو يجعل من الكتاب بصفة عامة متجه منهاجية هامة في هذا المجال الدراسي ويتكون الجزء الثاني من الكتاب بدوره من ثلاثة فصول تستعرض عوامل تفسير انتهاء الحرب الباردة. أحدهما يأتي تحت عنوان "اللعبة التي أوقفتها تغيرات القواعد" وهي القواعد التي تنقسم إلى مجموعتين أساسيتين : إحداهما تختص ببيان قواعد تشكل جديد للعالم واتجاهه للتوحد والتجانس أيديولوجيا واقتصادياً وسياسياً ، والأخرى تتناول قواعد تفكك عالم آخر سواء بسبب طبيعة ظاهرة السلطة وانتشار القوة أو بسبب بروز هيكل القطبية الثنائية ، أو بسبب ظهور فاعلين جدد وتخلص العالم من كونه غيربياً فقط والآخر يأتي تحت عنوان :"انتصار الحزم أم الاعتدال؟" ويعرض لثلاثة موضوعات فرعية هي : نجاح الهجوم الغربي من خلال السابق على التسلح ومساعدة الجماعات الثورة غير الشيوعية في العالم الثالث وباستخدام الأدوات الاقتصادية والأيديولوجية ، والتساؤل عن نجاح الحزم أو الصبر ، وأخيراً نجاح الانفراج. أما السادس والأخير هو بعنوان : "نهاية الحرب الباردة نظراً لاختفاء أحد المتحاربين " ويتناول انتهاء النفوذ السوفياتي في أوربا الشرقية ، وانهيار الاتحاد السوفياتي ، وتفسير الاعتدال السوفياتي وكذلك الأمريكي .

ففي الفصول : الرابع والخامس والسادس ، أي فصول الجزء الثاني الخاص بتفسير نهاية الحرب الباردة يظهر لنا تنقل المؤلف بين الآراء والمقولات والتحليلات المتقابلة حول جوانب متنوعة . فعلى سبيل المثال في البند الأول من الفصل الرابع الخاص بما أسماه المؤلف "تشكل عالم جديد قوامه التوحد" نجده يطرح باقتدار الآراء المتقابلة حول

أربعة مجالات لهذا "التوحد"(Unofacation) أو التجـــانس (Homogenisation) هـــي أولاً، التجانس الأيديولوجي والمجتمعي حيث يتساءل : هل الاشتراكية هي التي انتـــهت أم أن ما انتهى هو فقط الاشتراكية والروسية ؟ وثانياً ، التجانس الاقتصادي ووزن التغـــيرات الهيكلية الاقتصادية – السياسية العالمية التي تفسر انتهاء الحرب الباردة من خلال التـــأثير في السياسات الغورباتشوفية. وثالثاً ، التجانس السياسي – الاجتماعي ، أي ظاهرة انتشـــار التحديث والديمقراطية حيث لم يقدم تفسيراً واحداً ولكنـــه نـــاقش بوضـــوح شـــديد عـــدة مجموعات من التفسيرات لنظريات التحديث ، وبخاصة من حيث علاقاتها بأوضاع الكتلـــة الشرقية ، والسؤال الذي يثيره هو : هل انهيار الشيوعية في الشـــرق قـــد حـــدث نتيجـــة التحديث الشيوعي الذي حفر قبره بنفسه أم نظراً لعدم وجود تحديث من الأصل ؟ ومن ثـــم هل يرجع سبب انتهاء الحرب الباردة إلى استمرار عملية الدمقرطة الغامضة التـــي تنقلـــت من قارة إلى قارة وعلى أساس أن شمولية النظام السوفياتي هي التي كانت سبباً في الحـــرب الباردة ؟

ورابعاً وأخيراً : ما أسماه غروسيه انتصار المجتمعية الكونية ، والذي ناقش فيـــه الآراء المتقابلة حول ظاهرة انخفاض العنف والحروب في المجتمعات المتقدمة وفي مركـــز النظام وتأثير تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل.

أما البند الثاني من الفصل الرابع فهو خاص بما أسماه المؤلف "تفكك عالم" وهـــو يحدد فيه خمسة مجالات من التغير العالمي لهي : الأزمة العالمية لسلطة ، وانتشار القـــوة وانتهاء الهيكل الثنائي للقوة ، والفاعلون الجدد على الساحة الدولية ، ولاجيوبوليتكية العـــالم، ولا غربية العالم .

فعند مناقشته في الفصل الرابع للتغير في قواعد اللعبة العالمية ، حيـــث أضحـــى العالمية، حيث أضحى هناك عالم يتكون نتيجة توحد عدة ظواهر وعالم يتفكك مـــن جـــراء عدة أزمات، نجده مثلاً في ما يتصل بقضية التجانس السياسي الاجتماعي نتيجـــة انتشـــار التحديث والديمقراطية ، يتساءل – بعد عرضه للآراء المقارنة حلـــو القضيـــة – الســـؤال

المزدوج التالي : ما سبب هذه الموجه الغامضة من الدمقرطة ؟ ما هي الحدود على فكرة أن هناك تحولاً عاماً نحو الديمقراطية ؟ أليست هذه الفكرة وهماً يسمح مع غيره للديمقراطيات الغربية التي تمر بأزمات أن تطمئن على مصداقية نموذجها السياسي وعالميته؟

كذلك حين يناقش فكرة أن المجتمع الدولي أضحى أكثر توحداً نظراً لتراجع السلوكيات التقليدية ، وبخاصة العنف والحروب ، لم ينس أن يتساءل عن وضع العالم الثالث في هذا السياق . والجدير بالذكر أنه إذا كان الاتجاه العام لمضمون الكتاب يركز على الغرب – الشرق والقوتين العظميين بصفة أخص ، فإن محور الجنوب يتكرر ظهوره والبحث في موضعه كلما سنحت الفرصة مع ذلك فإن طرح المؤلف لفكرة توحد المجتمع الدولي إنما يتبنى المنطلق الغربي ، أي منطلق النموذج الحضاري الغربي.

وفي الفصل الخامس الذي يتناول أسباب انتهاء الحرب الباردة النابعة من الطرف المنتصر يطرح المؤلف الآراء والاتجاهات المقارنة .

بعبارة أخرى ، فإن رؤية المؤلف لا تعكس اعترافاً بالتفوق المطلق للتخطيط الغربي، ولكن تعكس الاعتراف بأهمية استجابة "الداخل" في الاتحاد السوفياتي وإلا ما كان يمكن لهذا المخطط أن يؤتي ثماره.

النموذج الرابع : يناقش خمسة خصائص تبدو لدى القائلين بها جديدة وتستوجب تفكيراً نظريا جديداً وهذه الخصائص هي الاعتماد المتبادل وكيف يقود إلى تخفيض احتمالات الحروب ، العمليات السلمية للتغيير بدون استخدام العنف كما حدث في شرق أوربا ، نهاية نظام يالتا ، نهاية التاريخ ، نظام عالمي جديد يقوم على قواعد الشرعية الدولية كما ظهر خلال أزمة الخليج الثانية.

ويخلص المؤلف من مناقشة هذه المقولات إلى بيان أن الأوضاع والظروف التي أحاطت بالنماذج التي أفرزتها هي التي تضفي عليها أنها جديدة في حين أنها لا تعكس في الحقيقة أي تغيير حقيقي في جوهر العلاقات الدولية : فالاعتماد المتبادل الدولي القائم ليس

جديداً ولا ينفي استمرار الصراع واحتمالات اندلاع الحروب ، والتغير السلمي في أوربا الشرقية لا يعني انتهاء العنف من إدارة العلاقات الدولية ولكن يعني أن هناك أوضاع توافرت في الخبرة الأوربية الشرقية والسوفيتية في هذه المرحلة هي التي ساعدت على هذا النمط من التغيير.

كما يرفض مقولة نهاية التاريخ بقوة على أساس أن انتهاء الصراع الأيديولوجي الذي تفجر خلال مرحلة الحرب الباردة لا يعني انتهاء الصراعات في النظام الدولي . ولذا فحتى لو تهاوت الأيديولوجيات فستستمر صراعات القوى العظمى . بل إن الصراع الأيديولوجي بين الشرق والغرب كان في جوهره صراعاً بين المصالح القومية للقوى الكبرى .

كذلك يرى أن التحالف الدولي ضد العراق وبالرغم من أنه كان يجسد بوضوح آلية الأمن الجماعي إلا أنه لا يمكن أن يعني استمرار هذا النمط في جميع الحالات حيث سيصبح من الصعب تكراره في حالات أخرى لا تتوافر فيها نفس الشروط.

النموذج الخامس: يلخص مجموعة التحولات التي أنتجت تغيراً جذرياً للمقومات الأساسية للنظام على نحو أدى إلى بروز نمط جديد من هيكل القوة في العلاقات الدولية على النحو التالي :

*الثورة الصناعية الثالثة في التقدم التكنولوجي النوعي في مجالات الاتصالات والمعلومات والحاسب الآلي والإلكترونات الدقيقة والهندسة الوراثية وغيرها . وهي تشمل عدة مجالات من أهمها : مجال التسلح ، الطاقة المتجددة وغير المتجددة ، الفضاء والاتصالات الدولية ، تخزين وتحليل المعلومات والتحكم في المجال الصناعي .

*اختفاء الكتلة الشرقية واتجاه أوربا الغربية نحو الوحدة السياسية والصعود الشرق آسيوي وهي مجموعة من التحولات في النظم الفرعية الدولية كان من شأنها إحداث تأثيرات في توزيع القوى العالمية ومن ثم على هيكل النظام الدولي . وهذه التغيرات

الهيكلية تنعكس بصورة واضحة على فرص وإمكانيات وقيود حركة الدول الصغرى ومعظمها من دول العالم الإسلامي .

***التحولات في الاقتصاد العالمي**

ج- أين وضع العالم الثالث ، الجنوب ، العالم الإسلامي في خريطة تحليلات هذه النماذج ؟

نستطيع أن نميز بين اقترابين أساسيين أحدهما غير مباشر يظهر من ثنايا النماذج الأربعة الأولى والآخر مباشر يقدمه النموذج الخامس .

فمن ناحية : تقدم النماذج الأربعة الأولى رؤى للعلاقات الدولية في مجملها ولذا لا نلتمس فيها اقترابا مباشراً وعميقاً من وضع العالم الثالث في العالم كما يحدث في دراسات أخرى تختص بهذا الوضع(وسنتطرق إلى هذه الدراسات في موضعه من الفصل الثالث الخاص بالسياسات أو في الفصل الثاني الخاص بالرؤى الغربية الاستراتيجية عن وضع العالم الثالث في النظام الدولي الراهن).

ويمكن الإشارة إلى الملاحظات التالية حول ما يتصل بالعالم الثالث في هذه النماذج . وهي في مجملها ملاحظات عامة عن التفاعلات النظمية لهذه المجموعة وليس بالتحديد عما يواجهها من تحديات من جراء التحولات العالمية بل تبين كيف أن وضع هذه المجموعة هو الذي يمثل تحدي للاستقرار العالمي.

النموذج الأول : في معرض مناقشة للمقولات الخاصة بالعلاقة بين الديموقراطية والسلام العالمي وللمقولات الخاصة بعولمة الرأسمالية (كما سبق ورأينا) يبرز رؤيته عن أثر تزايد الفجوة بين أوضاع الدول الأقل نمواً والدول الرأسمالية . ومن ثم ففي خلاصة الدراسة يحدد المؤلف شروطاً ثلاثة لتحقيق نمط تفاعلات تعاوني سلمي وهي : الرخاء الاقتصادي العالمي ، تدعيم الديموقراطيات الليبرالية في الدول الكبرى ، تخفيض التوترات بين الشمال والجنوب . وهو يتشكك حول مصداقية تحقيق هذه الشروط بل ويرى أن هناك ما يستوجب التخوف من حدوث تأزم في هذه الشروط على نحو يؤثر على الاستقرار .

وخاصة أن التوترات في العالم الثالث تتجه للاستمرار في نفس الوقت الذي لا تتجه فيه الدول الصناعية إلى المشاركة في حلها بل إلى محاصرتها ومراوغاتها لتأكيد سيطرتها وهيمنتها .

ومرة أخرى نجد النموذج الثاني في آخر قائمة المتغيرات المسببة لحالة الفوضى والاضطراب العالمي التي تصدى لتشخيصها يأتي بما يطلق عليه انتشار الفقر في العالم الثالث . فهو يرى أن مشاكل الجنوب العديدة التي لن تحل في المستقبل القريب ستستمر في تعكير صفو السياسات العالمية ، كما أن انقسام دول الجنوب وتعددها إنما يضيف إلى تعقيد الهياكل العالمية وتعقيد التفاعلات عبر القومية ومنها تدفقات الأفراد من الجنوب إلى الشمال .

أما النموذج الثالث : فبالرغم من تركيزه على المقولات الغربية وعلى النماذج التاريخية في الغرب إلا أن العالم الثالث برز في ثنايا تحليلاته المختلفة للقضايا موضع الاهتمام ومن أهمها قضايا التحديث وانتشار الديموقراطية وعولمة الرأسمالية وأزمة السلطة في الدول القومية وهي القضايا التي تطرحها آليات "التجانس" أو التفكك.

أما النموذج الرابع : فعقب اعترافه بأن العصر الجديد يتضمن عناصر قوية من العصر القديم فهو يرى أن عالم اليوم إنما ينقسم إلى عالمين : العالم الأوربي أي عالم ميثاق باريس ١٩٩٠ والذي يعكس علام جروتيوس الذي يقوم على قيم التعاون وقيم المجتمع المدني والأجزاء الأخرى التي تعكس عالم هوبز ومكيافيلي حيث تظل القوة المسلحة هي الحلم النهائي في العلاقات داخل الدول وفيما بينها.

من ناحية أخرى فإن الاقتراب المباشر يمثله النموذج الخامس حيث يقدم تحليلاً مباشراً عن أثار التغيرات العالمية على العالم الإسلامي في مستويات مختلفة يتولد عنه تحديات متنوعة (مبعثها سياسات القوى الغربية) يتعين على العالم الإسلامي الاستجابة لها.

فالثورة الصناعية الثالثة التي يحتكرها عدة دول كبرى تزيد من الفجوة بين العالم المتقدم والعالم الإسلامي الذي لم تصل معظم دوله بعد إلى الثورة الصناعية الثانية . ومن ثم فمخاطر هيمنة التكنولوجيا الغربية قائمة سواء بالمنع – في مجال التسلح والصناعة – مما يؤدي إلى تهميش العالم الإسلامي وزيادة القيود على الأمن ، أو سواء الإغراق كما في مجال الإرسال المباشر بالأقمار الصناعية وما يمثله هذا من تهديد للقيم والمبادئ والثقافة الإسلامية .

أما التحولات في الكتلة الاشتراكية فلقد أدت إلى اختلال التوازن للدولي الثنائي لصالح الولايات المتحدة مما أفسح الطريق أمامها لتصفية الحسابات مع القوى المعادية في العالم الإسلامي كما أثر على تسوية وإدارة الصراعات المختلفة ، كما أن بروز روسيا كقوة تقليدية سلافية أرثوذكسية أعاد الأوضاع التاريخية القديمة لروسيا المعادية للإسلام والساعية إلى حماية المسيحية الأرثوذكسية .

أما اتجاه أوربا الغربية نحو الوحدة السياسية فمن شأنه أن يزيد الطبيعة التعددية للنظام العالمي ويخفف من حدة الهيمنة الأمريكية ويوجد بدائل جديدة لدى دول الجنوب ، إلا أنه من ناحية أخرى فإن القوة الاقتصادية الأوربية المتوحدة لابد وأن تدعم من الآثار السلبية الاقتصادية على العالم الإسلامي والتي ظهرت بوادرها من قبل .

أما الصعود الشرق آسيوي : في اليابان أو الصين فإن ذلك من شأنه فتح مجالات هامة أمام الدول الإسلامية للاستفادة من تجارب التنمية في الدولتين والاستفادة منها بتوفير بدائل – ولو محدودة – للهيمنة الغربية .

أما التحولات في النظام الاقتصادي العالمي نحو عولمة الرأسمالية والاقتصاد فهي تؤدي إلى مزيد من تهميش دول الجنوب وإلحاق تلك الاقتصادات بالعالم الصناعي الرأسمالي بشكل مباشر.

وإذا كانت هاتين المجموعتين من الآثار-سواء في الاقتراب غير المباشر أو الاقتراب المباشر تحويان قدراً كبيراً من التعميم والتبسيط فإن التحديات التي تتولد عنه ستكون موضع تفصيل أكثر على صعيد الفصل الثالث من هذه الدراسة

يبقى لنا أن نستخلص هنا بعض الملاحظات الأساسية من واقع القراءة في النماذج السابقة .

١- يطرح واقع العلاقات الدولية الراهنة المتشابك والمعقد والمتداخل (سواء بالنسبة للفاعلين أو قضايا التفاعلات أو شبكات التفاعلات أو آليات التفاعلات) تحديات هامة أمام دول العالم الإسلامي باعتبارها في معظمها دول صغرى . فإن إدارة التعامل مع هذا الواقع تتطلب إدراكاً وقدرات متعددة قد لا تتوافر في معظمها لدى هذه الدول على النحو الذي يمكنها من إدارة مشاكلها الأساسية وخاصة في مجال التنمية البشرية والمادية.

٢- ولا يقتصر التحدي على "الواقع" ولكن يمتد إلى الإطار القيمي الذي يغلفه ويؤطره والذي ينبثق عن منظومة القيم والمصالح الغربية الرأسمالية فالحديث الغالب عن انتشار الرأسمالية والديموقراطية وقيم الثقافة الغربية وسلوكياتها إنما يتم أساساً في هذه الأدبيات من منظور أحادي _ وإن تعددت روافده فهي روافد تيار واحد _ على نحو يثير لدينا التساؤل عن "البديل" أي المشروع الحضاري البديل ومن الذي بمقدوره أن يطرحه الآن .

ناهيك عن الربط _بصورة أو بأخرى _ بين الديموقراطية والتنمية الرأسمالية وبين تحقق السلام والأمن والاستقرار في العالم ومن ثم يصبح العالم الثالث أو الجنوب_ مصدراً لتهديد هذه الأمور أو مصدراً من مصادر الفوضى والإضطراب في العالم، أو تعبيراً عن استمرار الصورة التقليدية للسياسات الدولية أي الصراعية الواقعية .. وهنا يجب أن أسجل ما يلي : إن هذا السيناريو في أدبيات نهاية القرن العشرين قد ظهر من قبل مع سيناريو منتصف السبعينيات

فحين برزت أدبيات الاعتماد المتبادل الدولي والتي شخصت اتجاه العلاقات الدولية نحو حالة أكثر تعاونية _ تنافسية تختلف عن الحالة الصراعية التي اينعت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، برزت في المقابل لها الأدبيات التي تبين أن حالة الاعتماد المتبادل هذه لا تصدق على العلاقة بين الشمال والجنوب(١٠) كما ظهر سيناريو مناظر أيضاً بعد نهاية الحرب العالمية الأولى ففي مقابل انتشار الحديث عن حق تقرير المصير للشعوب والأمن الجماعي في ظل دور عصبة الأمم المتحدة كانت حالة "الجنوب " أو الدول المستعمرة لا تؤكد هذه المقولات .. كذلك حين تفجرت الأدبيات بعد أزمة الخليج الثانية شارحة النظام العالمي الجديد ظهرت الرؤى التي ظلت تحذر من أن العالم الثالث بصراعاته ومشاكله مازال قنبلة موقوتة وأن انتهاء الصراع الأيديولوجي والقطبية الثنائية لن ينعكس إيجاباً على أوضاعه بل كانت أزمة الخليج أحد هذه القنابل(١١).

٣- وإذا حاولنا أن نربط بين التنظير للواقع في البند الأول عاليا وبين الإطار القيمي الذي يغلفه هذا الواقع في البند الثاني عاليا _ يبرز لنا قضية خطيرة وهامة تمثل فهمنا لجوهر إشكالية العلاقة بين الخارجي والداخلي كما تطرحها الأدبيات الغربية الشاملة عن العلاقات الدولية في المرحلة الراهنة ، ففي هذا الجوهر لم يعد التاثير الخارجي على الداخلي ينصب من حيث قنواته ومجالات تأثيره على السياسي والاقتصادي فقط ولكن امتد وبصورة واضحة وجذرية وعميقة تختلف من حيث الدرجة والعمق عن مراحل سابقة ليس إلى البعد الثقافي الاجتماعي، وما يتصل به من تشكيل عمليات الإدراك لدى النخبة فقط ولكن لدى القاعدة أيضا وخاصة في الدول غير الغربية : الاتحاد السوفيتي السابق ودول العالم الثالث . فينتج عن الطبيعة التداخلية المعقدة للعلاقات الدولية الراهنة في ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قنوات وسبل عديدة لدعم وتعميق القناعة لدى غير الغربي ولتسجيل الاعتراف النهائي من جانبه ليس بتفوق الغرب فقط كما

حدث في مراحل سابقة ولكن بحتمية انتصاره وعدم القدرة على مناقشته ومن ثم ضرورة الاقتداء به والالتحاق به لأنه لا بديل له ولعل إعادة قراءة تفسير كل من النموذج الأول ، والنموذج الثالث لأسباب انهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط التطبيق الشيوعي في أوربا _ يساعدنا على فهم التعميم السابق . فكلاهما يعرض لتفسيرات _ من منظورات مختلفة _لهذا الانهيار (تأثير سباق التسلح ، الصحوة الديموقراطية للشعوب ، الانهاك الاقتصادي..) ولكن النموذج الأول يرى أن المكمن الحقيقي للتفسير هو الكيفية التي أدركت بها القيادة تفوق الغرب وعدم القدرة على الاستمرار بالطرق القائمة في الحكم وفي الاقتصاد . بعبارة أخرى يقول (Plg) إن ما كسر إرادة القيادة السوفيتية لم يكن فشل اقتصادي أو ثورة شعبية من أسفل ولكن Comparative historical Judgment بأن مجتمعاتهم ليست مثل المجتمعات الغربية وليس هناك أي دليل على أن تصبح مثلها سواء من خلال تجديد ونمو جذري في الشرق أو من خلال انهيار النظام الرأسمالي في الغرب . ولذا فإن هذا الإدراك هو الذي قاد جورباتشوف إلى استسلام غير مشروط وهو الأمر الذي أنهى الحرب الباردة .

إذاً الأمر لا يتصل بتفوق الخصم وتحدياته أساساً ولكن يتصل بالاعتراف من الداخل بعدم القدرة على المقاومة والتغيير وإصلاح النموذج من الداخل ولقد لعبت قنوات الاتصال الحديثة والتفاعلات العبر قومية في مجال الانتاج والمال التي تؤدي دورها كما يقول النموذج الثالث (ص٢٠٤ص٢٠٥) في تحقيق تجانس _اجتماعي _سياسي بين المجتمعات _لعبت هذه القنوات دورها في التأثير على الصفوة وعلى القاعدة السوفيتية على نحو شكل هذه الادراكات وهذه القناعات عن الفجوة القائمة وعن عدم القدرة على تخطيها .

ولعلنا نستطيع أيضا من خلال إعادة قراءة تاريخ مرحلة التنظيمات العثمانية في الأدبيات الغربية أن نستكشف منطقاً مناظراً يفسر كيفية انهيار الدولة

لعثمانية من الداخل ومن جراء تأثيرات الخارج لتوظيف هذا الداخل الذي اتجـــه للغرب من أجل الإصلاح فلم يحدث له إلا الانهيار(١٢) .

٤- وأخيراً يبقى لنا القول إن القراءة في هذه النماذج هي قراءة في أدبيات شاملة كلية برز لنا من جنباتها مصطلح العولمة على مستويات متنوعة وكجزئية من جزئيات عدة في هذه التحليلات النظرية الشاملة عن "العلاقات الدولية في مرحلة ما بعـــد الحرب البادرة . ولكن ماذا عن "العولمة " في الأدبيات التي انفـــردت بالتعـــامل معها . وما الذي تقدمه لنا القراءة في هذه الأدبيات ليتراكم مع نتائج القراءة فـــي هذا المجموعة السابقة من الأدبيات

openkandl.com

المبحث الثاني

أطروحات العولمة وناقديها : العملية البنائية للمفهوم

إذا كان التحليل السابق عن خصائص العلاقات الدولية قد تمحور حول السؤال : هل نعيش عصراً مغايراً فإن تحليلنا للعولمة يتمحور حول السؤال : ما شكل هذه المغايرة ودرجتها واتجاهها المستقبلي وتوجهها ؟

وحين بدأت الكتابة تحت هذا العنوان ، لم أعرف من أين أبدأ وكيف انتقل ونحو ماذا حتى أحقق الغرض المرجو من هذه الجزئية في سياق هذا المحور من الدراسة من ناحية وفي سياق العلاقة بين محاورها . من ناحية أخرى

واتساقاً مع الغرض من هذا المحور والسابق تحديده في المقدمة العامة للدراسة أي التصدي للتحدي الأساسي الذي يواجه دراسة وضع العالم الإسلامي في العالم (من مدخل التحديات الخارجية ألا وهو كيفية فهم هذا العالم أولاً وحالته الراهنة ، اتساقاً مع هذا الغرض وجدت أن المنهج الأفضل للاقتراب من "العولمة " ليس كتابة ورقة فكرية تعكس مفهومي عنها ولكن كتابة خلاصات عن كيفية التفكير في الموضوع أي تتصل بتشخيص الحالة القائمة للبحث والدراسة والتي محورها هذا المصطلح ، باعتبار أن هذا التشخيص هو مدخل أساسي لفهم هذه العولمة. بعبارة أخرى فإن اقترابنا من الموضوع ليس إلا عملية منهاجية لبناء المفهوم ورسم خريطة لأبعاد دراسته وما تثيره هذه الدراسة من إشكاليات . ولكن لماذا هذا الاقتراب؟ وكيف يتحقق ؟ وكيف يقود إلى فهم للعولمة ؟.

واتساقاً مع المنهج العام لدراسة وتحليل الأدبيات نصل إلى الإجابة على هذه الأسئلة الثلاثة ، من خلال عملية منظمة للقراءة المقارنة في تيار من أدبيات العلاقات الدولية الغربية التي تحمل مصطلح العولمة(١٣) في عنوانها على أن يعقب الإجابة على هذه الأسئلة الثلاثة طرح تصور عن مستويات دراسة العولمة وأبعادها على النحو الذي

يساعد على تحديد مكامن التحديات النابعة منها سواء الفكرية أو الحركية والتي تواجه العالم الإسلامي .

أ- **لماذا هذا الاقتراب من المصطلح**

لقد كان وراء هذا الاقتراب دافعان أساسيان :

الدافع الأول يتصل بطبيعة حالة الاهتمام بالمصلح والتي اتسمت بأمرين :

أ- ثورة في الاهتمام بالموضوع ترجمتها مؤشرات عديدة وشاركت فيها علوم مختلفة ولا أدل على هذه المؤشرات من : الندوات والمقالات في الصحف وفي الدوريات العلمية والكتب ومقررات خاصة على مستوى الدراسات العليا أو في أحاديث أجهزة الإعلام ، كذلك على مواقع الانترنت المختلفة.

ومن ناحية أخرى ليس الموضوع قاصرا على العلوم السياسية بفروعها المختلفة: النظرية السياسية والعلاقات الدولية أساسا ، ولكنه يمتد ضمن نطاق مشترك مع مجالات دراسية أخرى : الإعلام ، الأدب والثقافة ، الاجتماع ، الاقتصاد، القانون والبيئة، حيث يقترن المصطلح بمشتقات متنوعة : عولمة الرأسمالية، عولمة الأعمال، عولمة التجارة ، عولمة الاستثمار ..، العولمة والثقافة والهوية والقيم، العولمة والسياسات، العولمة والاتصالات .. الخ

وهذا التنوع في المجالات التي تتطرق إلى الموضوع وامتداداتها بل وتقاطعاتها في أحيان كثيرة يدفع بنا إلى التساؤل حول : ما درجة التغيير الحادث في العالم وما درجة حداثته بالمقارنة بما سبق ؟ وما طبيعته وما درجة التداخلات بين المجالات المختلفة ؟

ب- لا يجمع بين هذا الاهتمام الوافر المتفرع والكثيف خطاب واحد حول التعريف، حول التشخيص (المضمون ، الأسباب المفسرة ، الآليات ، النطاق) وحول المواقف والنتائج . بعبارة أخرى ليس هناك خطاب واحد سواء حول البعد الهيكلي الوظيفي أو البعد القيمي . ومن أهم المؤشرات على ذلك ما يلي :

بداية كل الدراسات بالإشارة إلى ما يلي : أن هذه مصطلح "موضة " أو كلمة طنانه مزعجة ، أنه دائم التكرار وبالرغم من هذا فإنه غامض ومن ثم ليس من السهولة فهمه لأنه ليس هناك اتفاق حول تشخيصه ومن هنا المرونة في استخدامه التي وصلت إلى حد الفوضى في نظر البعض وإلى حد القول في نظر البعض الآخر، أن هناك من التعريفات بقدر ما هناك من الدارسين للموضوع أو القول بأن "أفكار العولمة من الاتساع والتنوع والتغير لدرجة إمكان إلصاقها بأي شئ "، أو القول بأن "العولمة " مفهوم غامض ويثير الإلتباس نظراً لتعدد التعاريف وتداخلها مع مصطلحات أخرى.

وإذا كانت المرحلة الراهنة من التغيير التي يمر بها العالم قد تفسر هذه الحالة فإن هذه الحالة بدورها أكثر دلالة على حالة التغير والتحول التي يمر بها ليس منظور دراسة العلاقات الدولية فقط ولكن والعلوم السياسية أيضا بل والعلوم الاجتماعية برمتها.

الدافع الثاني: هو أنه قد تم تدشين هذا المصطلح وتداوله وبعمق على صعيد الجماعات البحثية الغربية منذ عقد من الزمان تقريبا ولقد بدأ التعامل معه _بصورة متكررة وكثيفة- على صعيد الجماعات البحثية العربية- الإسلامية منذ ١٩٩٧ تقريبا . ولقد غلب على هذا التعامل في بدايته _وفي عمومياته تقريبا حالة من الرفض لهذه العولمة والهجوم عليها والاتهام لها . ثم بدأت تتبلور جهود علمية عربية تسعى إلى التحليل العلمي للظاهرة قبل اتخاذ المواقف تجاهها وهذا يفرض علينا كباحثين عن مصادر التحديات الخارجية للعالم الإسلامي أن نتوقف للتعرف على ماهية الطرح من مصادره الأصلية _كما تعرفنا من قبل على تشخيص خصائص العلاقات الدولية الراهنة _ سائلين أنفسنا هل هذه الظاهرة أو العملية أو الحالة (أياً كان تشخيصها) هل يتحقق عليها _من حيث طبيعتها وعواقبها _ إجماع من التيارات الفكرية والسياسية المختلفة أم لا . ويمثل هذا التوقف عند الطرح الغربي أولاً ضرورة مسبقة للتوقف بعد ذلك حول الأطروحات في الأدبيات العربية

الإسلامية (١٤) في محاولة لتحديد خصوصية رؤيتها بالمقارنة بالرؤى الغربية من عدمه . وتكتسب هذه العملية الثنائية الخطوات للتعامل مع الأدبيات الغربية ثم العربية مبرراً منهاجياً نظراً لما تمثله "العولمة" من تحديات عملية متعددة الأبعاد وكذلك من تحديات فكرية لا تقل أهميتة عن العملية للفكر العربي الإسلامي وللسياسات العربية الإسلامية. وإذا كان البعض قد ينتقد هذه الثنائية في تحليل أدبيات العولمة الغربية ثم العربية _الإسلامية على أساس أن الأكثر علمية هو التمييز بين مدارس فكرية أو تيارات فكرية (ماركسية، ليبرالية ، واقعية ، قومية ..) فينتمي إليها المنظرين والمفكرين الغربيين والعرب، وعلى أساس التساؤل عن ماهية المرجعية العربية وماهية المرجعية الإسلامية، وهل هناك ما يميز الانتقادات الماركسية للعولمة عن الانتقادات الإسلامية لها . إلا أن الدراسة لديها _كما سبق الإشارة _ ما يبرر منهاجياً هذه الثنائية . فهي غاية مقصودة حيث من المخطط لهذه الدراسة أن تمثل قاعدة وتمهيد لدراسة أخرى حول ملامح رؤية إسلامية عن العولمة تمثل استجابة لهذه التحديات الفكرية والعملية .

ب- كيف تحقق هذا الاقتراب :

من واقع القراءة النقدية بين مجموعة الأدبيات المختارة من بين الخضم الهائل المنشور في هذا المجال خلال عقد التسعينيات ، نستطيع أن نضيف الإشكاليات التي تثيرها دراسة العولمة في مجموعتين :

المجموعة الأولى : إشكاليات التعريف والتشخيص ما هو المقصود بالعولمة ؟ ما هي مداخل الإقتراب من التعريف ؟ ومن ثم لماذا ليس هناك تعريف واحد ومتفق عليه ؟ بعبارة أخرى لماذا ليس هناك تشخيص واحد من حيث تجليات الظاهرة ، ومن حيث المتغيرات المفسرة لها ؟

المجموعة الثانية : اشكاليات التقييم : أي تقييم آثار العولمة على مجالات محددة.

لقد استطاع العلامة روزيتو أن يسجل في دراسته القيمة عن العملية الإجرائية لبناء مفهوم العولمة مجموعة من الأسئلة التي تلخص ما يثور بهذا الشأن من علامات استفهام ، وهي كالآتي :

- هل تظهر الاختلافات حول التشخيص بقدر ما تظهر حول التقييم ؟ أم أن الأخير هو الذي يثير قدراً أكبر من الاختلاف؟
- ما هي المجالات التي تبرز حولها الاختلافات ؟ وهي أساساً أزمة الدولة ، وحالة النظام العالمي بين الاتجاه نحو التجانس أو استمرار الاختلافات ؟
- وهل تتبلور هذه الاتجاهات على نحو يعكس الاتجاهات الكبرى في دراسة العلاقات الدولية : الواقعية ، الماركنتلية ، الليبرالية ، الاعتماد المتبادل الدولي، والهيكلية .
- ولقد طرح العلامة "روزينو" الاشكاليات المفاهيمية التي تثيرها دراسة العولمة في مجموعة من الأسئلة . ويمكن ملاحظة أنه يمكننا تصنيف هذه الأسئلة حول الاشكاليتين السابق تحديدهما . وتتلخص هذه الأسئلة كالتالي :

أ- هل العولمة عملية أم ظرف أم حالة نهائية مبتغاة ؟

هل هي حالة ذهنية أم تمثلها تعبيرات مضمونية ؟

هل تنبع من مصدر واحد أساسي أم تنبع من عدة مصادر متداخلة ؟ هل تحركها الاقتصاديات أم الابداعات التكنولوجية أم الأزمات البيئية العالمية أم مزيج من كل هذه العوامل وغيرها ؟

ب- هل تعني تعميق التجانس أم اعتياد متنامي على التنوع أي تآلف مع اختلاف؟

هل تعني عالم موحد أم نظم منفصلة ولكن مرتبطة مع بعضها بروابط مادية أو رمزية شكلية؟

هل تتسم بممارسات ثقافية متميزة أم هي مجرد مجموعة من الثقافات المحلية ؟

هل العولمة تدمر أم تحول التمايزات طويلة الأجل بين الداخلي والخارجي ، وبين القريب وبين البعيد وبين نحن وهم ؟

هل تتجه وجهة واحدة أم تتحرك في اتجاهات مختلفة ؟

ما هو مآل الدولة القومية ؟ هل استمرارها يعكس أم ينال العولمة ؟

هل الاتجاهات نحو الكيانات الإقليمية يحول دون العولمة ؟

هل تكمن الفجوة بين الأغنياء والفقراء في عمليات العولمة ؟

وأخيراً هل يجب الترحيب بها أو رفضها ؟ هل ستحسن من حيـــاة الشـــعوب أم يجب مقاومتها ؟

ج- ما هي نتائج هذا الاقتراب لمحاولة فهم العولمة ؟

تنقسم هذه النتائج في مجموعتين الأولى خاصـــة بالتشـــخيص والثانيـــة خاصـــة بالتقييم:

المجموعة الأولى :

١- تنوعت الاتجاهات حول التعريف والتشخيص

- بل يمكن القول أن طبيعة التعريف اقترن بالمجال المعرفي الذي يتم الاقتراب مـــن خلاله للمصطلح فتعريف خبراء الاقتصاد يختلف عن تعريـــف خـــبراء الإعـــلام والثقافة الذي يختلف بدوره عن تعريف خبراء الاجتماع أو السياسة .
- ولم تكن التعريفات محكمة ومحددة إجرائياً في كل الدراسات بقدر ما كـــانت فـــي معظمها مجرد تحليل للتعبيرات عن العولمة أو القوى المفسرة لها
- كذلك اقترن الاقتراب من التعريف بالتداخل أو المقارنة مع مصطلحـــات أخـــرى تستخدم أيضا لوصف الوضع الذي عليه العالم ومن أهـــم هـــذه المصطلحـــات : الاعتماد المتبادل ، العبر قومية ، التحرير ، التدويل ، العالمية ، المجتمع العالمي
- كذلك أبرزت الاقترابات أن هناك اختلاف حول الأولوية التي تحظى بها الأبعـــاد الاقتصادية بالمقارنة بغيرها من الأبعاد مثل التكنولوجيـــة الاتصاليـــة أو غيرهـــا

سواء كتجليات أو كقوى مفسرة أو كنتائج للعولمة . ومن ثم يمكن التمييز في التعريف والتشخيص بين اقتراب الاقتصاد السياسي واقتراب الاجتماع السياسي واقتراب العلاقات الدولية

- وهذه الاختلافات تبرز السؤال التالي أي هذه الأبعاد السبب وأيها النتيجة ، وأيها التجليات وأيها القوى المفسرة ؟ ومن ثم أي المجالات المعرفية هو الأقدر على التشخيص الشامل والكلي لهذه العولمة .
- وأخيراً فمن أهم النقاط التي يبرز حولها الاختلاف في التعريف والتشخيص هي ما إذا كانت العولمة : عملية أم ظاهرة أم حالة مبتغاة .

٢- وفيما يلي عرض لبعض محاولات التعريف والتشخيص التي تساعد على توضيح الملاحظات العامة المطروحة عاليا:

- يرى روزينو أنه لا يمكن وضع تعريف واحد للعولمة لأنه ليس هناك مفهوم واحد مقبول بدرجة كبيرة نظراً لأن نطاقاً واسعاً من الأنشطة والممارسات يدخل تحت مسمى العولمة كما أن المراقبين على اختلافهم يستخدمون المصطلح لوصف ظواهر متباينة وإن كانت متداخلة . ولهذا كله تظهر تعاريف متعددة وغير محكمة. ويرجع هذا الالتباس أو الخلط إلى طبيعة المرحلة الحالية من التحول العالمي والتي تستدعي طرقاً جديدة لفهم ظواهر غير مألوفة ، حيث أن الإنسانية جمعاء تدخل في مرحلة تحول عميقة ولهذا من السابق لأوانه تعريفها بدقة وضع تعريف إجرائي محدد ومتفق عليه . بعبارة أخرى نظراً لهذه المرحلة التحولية في جميع أبعاد الحياة البشرية بحيث نجد أن مصطلح العولمة يبرز في سياقات معرفية متنوعة لأن العولمة تتصل بمستويات مختلفة من الأنشطة ومن ثم فهي ذات تجليات وتعبيرات مختلفة (إعادة التنظيم العالمي للإنتاج ، تغلغل الصناعات والاستثمارات عبر الحدود ، انتشار أوراق المال ، انتشار السلع الاستهلاكية المتشابهة، الانتقال الكثيف للبشر ، الاتجاه العام نحو الدمقرطة)؛

نظراً لهذه المرحلة فإنه من الصعب صياغة مفهوم جامع للعولمة يتحقق حوله قبول عام بل قد يرى البعض أن أبعاد العولمة مختلفة لدرجة تحول دون أن يجمعها تعريف واحد .

- ويرى روزينو من ناحية أخرى أن العولمة هي عملية وليست حالة نهائية مرغوبة أو ظرف قائم أو مجرد ظاهرة ولهذا فهي تختلف عن الكونية Universalism Globalism
- ولهذا ووفقاً لتحليل روزينو فإن العولمة كعملية تعني المشاركة والاهتمام بما يحدث في الشئون العالمية على نحو يتخطى الأسس الوطنية للسلطة والتي سبق وكانت أساس الحياة الاجتماعية حيث حدث تغير في نطاق اهتمامات الأفراد لتتعدى الإقليم والشكل التقليدي لنظام الدول . وبهذا يرى روزينو أن العولمة كعملية تتضمن كل القوى التي تدفع الأفراد والجماعات والحكومات والتنظيمات نحو أشكال متشابهة من السلوك . ومن ثم فإن التطورات التكنولوجية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تدعم من اتساع نطاق المصالح والممارسات بحيث تتخطى الحدود الوطنية هي بمثابة مصادر العولمة والتعبيرات عنها ويتجه روزينو لزيادة الصورة وضوحا عن العولمة كعملية من خلال مقارنة العولمة بالمحلية Localization . وعلى صعيد آخر فإن روزينو حدد أربع عمليات فرعية تتبلور من خلالها العولمة في أبعادها الشاملة : السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية ، وهذه العمليات هي :

الاتصالات ، ذات المسارين التي يسرتها التكنولوجيا الجديدة على نحو دفع بالتفاعلات العالمية التي تتجاوز الحدود المحلية ، والاتصالات أحادية الاتجاه من خلال الكتابة لنشر الأفكار والمفاهيم والرموز حيث أن المعرفة السائدة ليست حقيقية بقدر ما هي مفاهيمية ، الانتشار الحادث من خلال المحاكاة التي تيسرها سبل عديدة تسهل الإلمام بسلوكيات المجتمعات الأخرى بحيث يبدأ التقليد سواء بوعي أو بدون وعي ، وأخيراً هناك التماثل المؤسسي والذي لا ينبع من الاتصال

بالغير أو التعامل معهم أو المحاكاة لهم والذي يولد آثار تشابهية؛ ولكن ينبع من " فرض القادة لهذا النوع من التشابهات على المجتمع المحلي . والانتشار السريع لنظم اقتصاد السوق يضرب لنا مثالاً جيداً على هذا التشابه الناجم عن هذه العملية الرابعة .

ويرى بول هيرست أن مقومات الرؤية الشائعة -الليبرالية الجديدة - في الأوساط الأكاديمية والصحفية والسياسية أن العالم يواجه تحدياً اقتصادياً كونياً بحيث أضحى على الدول الصناعية الاستجابة لضغوط المنافسة الدولية وإلا ستتعرض للخبو ، وأن العولمة قد تخطت الاستراتيجيات القومية الاقتصادية ، وفي مجال الرفاهة الاجتماعية فإن النشاط الاقتصادي لم يعد يتطابق مع نطاق إقليم الدولة القومية لأنه أصبح كونياً وعبر قومي ومن ثم فإن الحكومات لم تعد إلا سلطات محلية عليها أن تؤدي الخدمات اللازمة لرجال الأعمال، وأن تدفع بالقدرة التنافسية لمؤسساتها الوطنية وأن تجذب الاستثمارات، حيث أن المؤسسات والشركات عبر القومية والأسواق المالية العالمية هي التي أضحت تضع الأجندة السياسية. ونلاحظ هنا أن هيرست يطابق أساساً بين العولمة وبين الاقتصاد الكوني.

ومن المحاولات الأخرى من خلال اقتراب الاقتصاد السياسي أيضاً نذكر محاولة فيليب كرني- الذي يرى أن حدود العولمة ليست واضحة وأن عناصرها متعددة ولم يتم تحديدها بوضوح كاف بعد . ولكن يقدم تعريف إجرائي يعكس منهج دراسته وهو : مجموعة من الهياكل والعمليات السياسية النابعة من الطابع المتغير للسلع والأصول والتي تكون قاعدة الاقتصاد السياسي الدولي.

وترى كليرتيران : أن العولمة ليست مجرد العمليات الاقتصادية في عالم بلا حدود أو عالم الشركات ليس عالم الدول ، كما أنها ليست كما تفترض مقولات الليبرالية مجرد قوة اقتصادية ذات آثار إيجابية متساوية بالنسبة للعالم كله ولكنها عملية كلية وشاملة. فهي ليست مجرد تعبيرات اقتصادية لأنها ظاهرة متعددة الأبعاد الاقتصادية منها والسياسية والاجتماعية والأيديولوجية فضلاً عن أنها تحمل عواقب متناقضة؛ ولهذا ترى كليريتران

أن التعامل مع مصطلح العولمة إنما يعكس دأب دارسي العلاقات الدولية على فهم التغيرات العالمية المعقدة.

أما فيليب كيرني : فيرى أن التحول الجذري في طريقة إدراك العالم إنما يفسح الطريق أمام دراسي العلاقات الدولية للبحث عن منظور جديد والمطروح لهذا الصدد هو العولمة وهذا المفهوم يتسم بالغموض وهو محل تساؤل على أصعدة مختلفة ومن أهم الجوانب التي تثير التساؤل جانبان: من ناحية مضمون العولمة : هل هي ظاهرة ذات بعد واحد وتعرف قوة دافعة واحدة هي الاقتصاد فقط ؟ أم هي تعبير عن حالة جديدة من تطور المجتمع الدولي ؟ أم هي عملية تجميعية نحو التجانس بين الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عالم منكمش الأطراف.

ومن ناحية أخرى القوى المحركة للعملية : هل هي ظاهرة اقتصادية فقط أم ذات أبعاد متعددة حيث تمثل خطاب سائد تتقاطع من حوله كثير من المجالات المعرفية. من بداية السطر ويوضح كيرني منحاه في الاقتراب من العولمة من خلال مقارنة منطلقات الواقعية والليبرالية الجديدة والاعتماد المتبادل ليصل إلى أن الجديد في منطلقات العولمة أنها تتحدى المفاهيم التقليدية عن مستويات تحليل العلاقات الدولية وعلم السياسة وهي الفصل بين الداخلي والخارجي ، الطابع الفوضوي للعلاقات الدولية ، والطابع الهيراركي المنتظم والسلطوي للداخل . حيث أن العولمة تعني : التداخل بين الداخلي والدولي، التداخل بين العمليات الاقتصادية والاجتماعية والسايسية وتقاطعها على نحو يؤثر على حدود السياسات العالمية ، مفهوم الدول مفهوم اجتماعي تاريخي يؤدي وظيفته وفقا لطبيعة المرحلة التاريخية التي تفرزه ومن ثم لابد أن تتغير وظيفة الدولة ودورها في المرحلة الراهنة.

وتنطلق دراسة جان آرت شولت من أن النقاش حول العولمة يبرز مسألة الحدود والقضايا المرتبطة بها : الحكم ، الاقتصاد ، الهوية ، الجماعة، ومن ثم يقوم المؤلف بالاقتراب من التعريف الإجرائي من خلال التمييز بين ثلاثة سبل لفهم العولمة تتصل

جميعها بالحدود : وأولهم : تزايد علاقات عبر الحدود Cross borders، وثانيهما تزايد علاقات الحدود المفتوحة ، وإذا كان الأول والثاني يثيران على التوالي التداخل مع مفهوم الاعتماد المتبادل الدولي ومفهوم التحرير فإن المؤلف يرى أن الذي يعبر عن العولمة حقيقة هو Tarns - borders relations التي تعكس – ليس العبورية (Cross) أو الفتح (Open) وهما قديمان ولكن تعكس تحولا حقيقياً في الجغرافيا البشرية ناجماً عن تغيرات جذرية في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات خلال العقود الأخيرة .

٣- **يبقى لنا أن نسجل الملاحظات التالية حول مضمون العولمة** وحول العوامل المفسرة لها فإذا كان التعريفان الثاني والثالث يعكسان اقتراب الاقتصاد السياسي الدولي فإن التعريفات الأول والثالث والرابع والخامس يتسمون بالشمول والكلية نظراً لامتدادهم إلى أبعاد أخرى غير الاقتصادية؛ أي غير عولمة الرأسمالية أو الاقتصاد الكوني . فإن هذه التعريفات وإن رأت في الاقتصاد محركاً أساسياً في العولمة إلا أنها رأت أيضاً أنه بمفرده لا يكفي لتحقيق الفهم الصحيح لهذه العولمة كظاهرة أو كعملية أو كحالة ولقد حرصت هذه الاقترابات الشاملة من العولمة أن تنبه إلى البعد الثقافي الاجتماعي إلى جانب الأبعاد التقليدية التي جرى التركيز عليها في تحليل العلاقات الدولية أي الأبعاد السياسية – الأمنية التقليدية التي برز الاهتمام بها خلال اشتداد الحرب الباردة وأبعاد الاقتصاد السياسي التي برز الاهتمام بها منذ بداية السبعينيات .

ولقد أضحت عولمة الثقافة والمجتمعات أو العولمة والثقافة من أهم المستجدات التي يمكن القول إن صعودها (بدون انفصال عن السياسي –الاقتصادي) يميز المرحلة الراهنة من العولمة، وذلك بفرض قبول أن العولمة ليست عملية حديثة أو لصيقة بنهاية القرن العشرين ونهاية الحرب الباردة بل أنها قديمة ذات جذور تاريخية ترجع إلى بداية الرأسمالية وتطورها منذ عدة قرون وإذا كانت وهذه التعريفات الشاملة جاءت من نطاق منظري العلاقات الدولية أساساً فهذا يعني أنه يظل من مهمة هذا المجال الدراسي أساساً

تقديم رؤية شاملة حول خريطة الأبعاد المختلفة للعولمة (تجليات ، عمليات ، قوى) مفسرة وهي الأبعاد التي تهتم بأحدها منفصلة عن الأخرى مجالات دراسية ولهذا يمكن القول أن الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية الثقافية في الدراسات الدولية يمثل الإضافة الحقيقية في دراسة التغيرات العالمية الراهنة على نحو يدفعنا للتساؤل هل يمكن أن يصبح مجال دراسة التغيير العالمي مجال دراسة مستقلة تتعاون على صعيده علوم مختلفة ؟ ولعل من أهم المؤشرات على صعود الاهتمام بهذه الأبعاد في الدوائر الأكاديمية للدراسات السياسية ظهور أطروحات صدام الحضارات والجدال الذي أثارته والذي يعكس أبعاداً ثقافية -حضارية شديدة الوضوح . ولذا سنفرد لها جزئية خاصة من التحليل (كما سنرى) .

المجموعة الثانية: الاتجاهات المختلفة حول آثار العولمة

١- تبلورت حول مجالين أساسيين وهما أزمة الدولة القومية وحالة النظام العالمي عن حالة **النظام العالمي** يطرح التساؤل التالي هل تتحرك أجزائه نحو التشابه والتجانس Homogenity , heterogenity , convergence, similarity ، أم نحو العكس أي نحو مزيد من الفوضى والتعدد والاختلافات وعدم التجانس : أم يعرف مجموعة من القوى التي تدفع نحو قدر من التشابه مع استمرار قدر من الاختلافات وهذا التساؤلات قد تم تناولها والإجابة عليها على عدة مستويات وهي توزيع الثروة والرخاء في العالم ، القيم والأسس التي تتبني عليها النظم الداخلية وخاصية الديموقراطية ، الهوية الثقافية والأبعاد القيمية الأخلاقية، لهذا فإذا كان مصطلح BORDERELESS WORLD قد انتشر في ظل مقولات الليبرالية الجديدة عن حتمية وعن ضرورة التحولات في الاقتصاد العالمي نحو سوق واحدة ، تزايد الاستثمار المباشر وتحرير التجارة وأثارها الإيجابية على الجميع إلا أنه من ناحية أخرى ظهرت دراسات أخرى تمحص في حقيقة اطلاق هذه المقولات سواء على الصعيد الاقتصادي الدولي المباشر أو على صعيد عواقبه

الاجتماعية والسياسية الداخلية. ومن ناحية ثالثة تبلور اتجاه يوجه النظر إلى عدة ثنائيات Localization - Globalization homogenity- Hegemonity convergenve- divergenve ?

وتثير جميع هذه الثنائيات معضلة أنا والآخر ، نحن والغير في سياقات حضارية مختلفة وبمناحي قيمية متنوعة وخاصة فيما يتصل بالأبعاد الاجتماعية الثقافية، فلقد اهتمت الدراسات التي تطرح هذه الثنائيات ببيان الآثار الانقسامية الناجمة عن التفاوت الاقتصادي بين الشمال والجنوب وتزايد عواقبه في ظل متطلبات العولمة الاقتصادية في مواجهة الجنوب وكذلك الآثار الاجتماعية الداخلية الناجمة عن متطلبات الإصلاح الهيكلي للتكيف مع العولمة ومن ثم زيادة الفجوة داخل الدولة الواحدة. وثاني هذين الأمرين هو بيان كيف أن هذا الانقسامات هي التي تقود إلى مزيد من التفكير في المحلية والهوية ومن ثم فبالرغم من التعبيرات الظاهرية للعولمة التي تشير إلى التحرك نحو التجانس أو التشابه أو التناظر إلا ن جوهرها يولد مزيد من الاختلافات والتمايزات أو يعكس هذا الجوهر –لدى البعض الآخر–اتجاهات للهيمنة.

٢- وفيما يلي بعض التفصيل الذي يوضح هذه الملاحظات التحليلية عاليا :

فعن المحلية في مواجهة العولمة يقول روزينو أنه إذا كانت العولمة تقلل من أهمية الحدود والالتصاق بالإقليم فإن المحلية على العكس من ذلك ، وإذا كانت العولمة تمكن الأفراد ، السلع ، المعلومات، الأفكار ، القيم ، السلوكيات من التحرك رغما عن الحدود ، وإذا كانت العولمة تعمل على صعيد كل الأنشطة فإن قوى المحلية إيضاً تعمل في مواجهتها على نفس هذه الأصعدة . ومن ثم فإن كلا من العولمة والمحلية عمليات طويلة الأجل وذات جذور سابقة واستمرارها معاً هو الذي أدى دائما إلى الصراع الدائم بين نحن وهم . ويرى روزينو أن الإجابة على ما إذا كانت العولمة والمحلية بديلين كاملين أم يمكن أن يتواجدا معاً بدون

صراع أم يمكن أن يتألف من التفاعل بينهما اتجاهات جديدة؛ ليست إجابة سهلة لأنها ذات بعد قيمي واضح ، ولهذا يحذر روزينو بشدة من مغبة القول إن العولمة تعني : المركزية والتجانس والاندماج في حين أن المحلية تعني اللامركزية والانقسام والتفسخ . لأن هذه التعبيرات المتقابلة إنما تعني حكماً قيمياً بأن العولمة هي الأفضل والمحلية هي الأسوأ ولذا يرى أن الأفضل هو القول أن العولمة تحتوي اتجاهات التشابه في حين أن المحلية تعكس اتجاهات الاختلاف وخاصة إن العمليتين ليستا مستقلتين تماماً عن بعضهما بل كانت كل منهما مصدر الأخرى ، ولذا فإن الصراعات التي تعم الكرة الرضية هي صراعات بين العمليتين فمثلاً نجد أن صراع الجماعات الوطنية الفرعية للحفاظ على الاستقلال إنما هو استجابة مباشرة للضغوط والتدخلات الخارجية التي تهدد- باسم العولمة- الهويات الثقافية لأقاليم العالم .

ومن ناحية أخرى لا تقدم كلير تيران هذه الرؤية لتوفيقية ولكنها كانت أكثر وضوحاً في رفض الآثار الاندماجية للعولمة وذلك على مستويين من التحليل: المستوى الخاص بحالة العالم ككل ولذا فهي يقول إنه إذا كان البعض يرى أن الكل أمام العولمة سواء بغض النظر عن الثقافة والعرق والقومية والجغرافيا فإن هذه الصورة الشمولية عن العولمة مرفوضة أي مرفوض اعتبارها تفسير عبر قومي للثقافات والسياسات والاقتصاديات والأيديولوجيات ، لأنه مازال هناك جيوب للمقاومة نابع من زيادة بؤس بعض أقاليم العالم ، بل أن الدوائر الرأسمالية الغربية نفسها تتكلم عن الآخر، وبعضها يقبل الثمن الاجتماعي الباهظ الذي تدفعه الشعوب من أجل إعادة الهيكلة والتكيف اللذين تتطلبهما العولمة ولا يستنكروا هذه التكلفة على أساس أن هذه الشعوب ليست مثلنا ويعني هذا في نظر المؤلفة أن اعتبار الفقير ليس منا ويختلف عنا إنما يعني إمكانية التضحية به من أجل متطلبات العولمة. ولذا ترى المؤلفة في هذا المستوى من

تحليلها أن هذا التمييز بين نحن والآخر (لاحظ أنه من منظار الوضع الاقتصادي وليس الثقافي الحضاري الديني) يؤدي إلى بروز التأكيد على الهويات وعلى المحلية . ولذا فإن كانت آليات العولمة أدت إلى "إنكماش العالم " إلا أنها تزيد تطلعاتنا لفهم الاختلافات المتزايدة. أما المستوى الثاني من تحليل المؤلفة للعواقب فيتصل بداخل الدول وهي ترى أن المزايا والمكاسب المتصورة كنواتج للعولمة لا يتم الشعور بها على مستوى عالمي ولا تحقق التجانس سواء داخل الدولة أو بين الدول بالقدر الذي يروج له المعتقدين في إيجابيات العولمة . ذلك لأن عواقب عمليات العولمة في مجال (الاتصال والانتقال والإنتاج والمال) تقدم مدلولات هامة عن استمرار الاختلافات (حول حماية حقوق الملكية الفكرية مثلاً) وعن عدم استفادة الجميع من نفس العمليات بنفس القدر فالأقاليم المهمشة في الاقتصاد العالمي تعاني من الآثار الاستبعادية للعولمة التي ليست في صالح عمليات التنمية فيها ومن ثم فإن التهميش الذي يعاني منه الأقل نمواً من بين دول الجنوب سيكون من الصعب تجنبها في ظل العولمة . ولذا فإن الأخيرة- في نظر كلير تيران- إنما تكرس عدم التخلف، وتمتد العواقب في نظر المؤلفة إلى داخل الدول ذاتها- سواء المتقدمة أو المتخلفة- فإن التطور الهائل في التخصص التكنولوجي- والذي هو أحد تجليات العولمة- يمثل ضغوطا شديدة على مستويات الدخول وطرق الحياة . حيث يؤدي إلى تبلور الانقسامات بين فئات من العمالة : فتلك التي تقدم خدمات إنتاجية روتينية أو خدمات شخصية تظل دخولها منخفضة في حين ترتفع أجور فئة ثالثة وهي التي تقدم خدمات إبداعية .

ويقدم كيرني صورة أكثر تفصيلية عن رفض الآثار الاندماجية التجانسية للعولمة بل والتركيز على أبعاد التعقد والتداخل ليس على الصعيد الاقتصادي فقط ولكن السياسي والاجتماعي أيضاً وفي تداخلهم معاً فعلى الصعيد الاجتماعي مثلاً يشير كيرني إلى تزايد ارتفاع صوت الانتماءات والهويات

الاجتماعية والإقليمية والعرقية بحيث لم تعد هناك -بصورة واضحة- مجتمعات ذات ثقافة وطنية واحدة (شبكة الاداريين عبر القومية ، شبكة رجال الأعمال) ومن ناحية أخرى يدعو إلى عدم التهوين من شأن القومية وتأثيراتها.

أزمة الدولة : هناك اتفاق على أن الحديث عن أزمة الدولة ليس بالجديد . فلم يطرح منظرو العولمة فقط هذه الأزمة ولكن أثارها من قبلهم- ولو في إطارات وتفاصيل مختلفة- كل من منظري الاندماج الهيكلي والوصفي ، والعبر قوميين بل والماركسيين وكذلك المثاليون العالميين. أما منظرو العولمة فإن كان بعضهم- الليبراليون الجدد- يقولون بأن عصر الدولة قد انتهى فإن آخرين تصدوا لهم بالنقاش من زوايا مختلفة: ابتداء من الماركنتليين الذي يتحدثون عن تزايد قوة الدولة وليس ضعفها ، إلى بعض الاجتماعين الذين يرفضون مقولة أن الدولة استمدت وجودها ودورها من التاريخ الذي يتغير الآن، إلى من يقولون بحدوث تحولات عميقة في قوة الدولة وسلطتها من حيث الدرجة والنوع، إلى من يقولون بتحول الدولة من دولة الرفاهة إلى دولة المنافسة ، إلى من يتحدثون عن مؤسسات الحكم التي تفتقد الرقابة الديموقراطية وأخيراً إلى من يعترفون بأن الدولة باقية ولكن تغيرت طبيعتها حيث فقدت مظاهر سيادتها التقليدية على إقليمها ، ومع ذلك ستظل الدولة العميل الأساسي لخدمة العولمة من خلال دور متعدد المستويات على الدولة الجديدة إعداد نفسها له وهي مستوى التنافس مع الدول الأخرى إلى جانب مستوى التنافس مع الشركات المتعددة الجنسية ومستوى التنافس بين الشركات لنفسها، هذا وتتعدد المجالات التي يظهر على صعيدها مدى تأثير "الرأسمالية العالمية " أو عولمة الرأسمالية على دور الدولة : هذا وتحدد جان آرت شولت مجموعة من القواعد التي تظهر هذا التأثير. وهي التي تمثل القاسم المشترك بين جميع أنواع الدول حيث أن الدول لم تتأثر بنفس القدر ولم تستجب بنفس الطريقة . وهذه القواعد هي :

استمرار الدول وعدم انتهاءها ، انتهاء سيادة الدولة بالمعنى التقليدي ، تبلور الصراع في الداخل لصالح الخارجي ، تزايد التفاعلات متعددة الأطراف ، انتهاء نمط

الحرب القديمة من أجل السيطرة على الأرض ، تقلص دور الرفاهة ، العوائق التي تعترض الديموقراطية .

هذا وأخيراً نستطيع أن نلخص الجدل بين الاتجاهات المختلفة حول ما للعولمة من آثار إيجابية أو سلمية على حالة العلاقات الدولية في المجموعتين التاليتين من المقولات – التي قدمتهما إحدى الدراسات الشاملة عن العولمة والسياسات الدولية(١٥) وتدور حجج الفريق الأول حول مقولات التنميط : عالم واحد ، اقتصاد عالمي ، ثقافة عالمية .. وهي تتلخص كالآتي:

ضخامة وسرعة التحول الاقتصادي مما أوجد سياسات عالمية جديدة. لم تعد الدول وحدات مغلقة ولم تعد تسيطر على اقتصادياتها . وأضحى الاقتصاد العالمي يشهد درجة أكبر من الاعتماد المتبادل حيث تنامت التجارة الدولية وحركات رؤوس الأموال.

الثورة في مجال الاتصالات بين أرجاء العالم على نحو أثر على الوعي بالذات بالمقارنة بالآخر . حيث يمكن القول أنه يوجد الآن ثقافة كونية حيث أضحت المناطق الحضرية متشابهة . ولذا فإن العالم أضحى أكثر تجانسا حيث تتناقص الاختلافات بين الشعوب. ونظراً لانهيار عامل الزمن والوقت أضحى هناك وحدة كونية تعرف درجة عالية من التفاعلات العبر قومية بين مجموعات وطنية مختلفة إلى جانب تفاعلات بين شبكات عالمية في مجالات متنوعة.

ويعبر عن هذه الآراء تيارات الليبرالية الجديدة. كما تنعكس في خطاب قادة المؤسسات العالمية المالية الكبرى مثل صندوق النقد الدولي وخطاب مسئولي المالية والاقتصاد الأمريكيين

أما حجج الفريق الثاني – والتي تدور حول مقولات رفض هيمنة المحتوى " الغربي " لعمليات العولمة فهي تتلخص كالتالي :

إن العولمة مصطلح طنان يشير إلى المرحلة الأخيرة من الراسمالية ، ولا يوجد اقتصاد كوني واحد ، فالفواعل من غير الدول ليست إلا أدوات حكوماتها في تنفيذ

سياساتها، والتجارة والاستثمار العالمي مازالت متركزة بين الكتل الثلاثة الاقتصادية الكبرى ، أوربا ، أمريكا الشمالية ، اليابان. العولمة ذات أثار غير متساوية فهي لا تصدق إلا على جزء من البشرية وذلك في العالم المتقدم فقط ، العولمة لا تعكس إلا قيم واقتصاد الغرب فقط ولكن أين قيم ومصالح الشعوب والحضارات غير الغربية حيث أن كل الذي يتضمنه خطاب العولمة ليس إلا ترديداً لرؤية الغرب للعالم على حساب رؤى الثقافات والحضارات الأخرى ، لا تحقق كل الشعوب مكاسب من العولمة ولكن كثير منها سيعاني من خسائر ومن ثم فإن العولمة ليست إمبريالية فقط ولكنها أيضا إستغلالية ، لا يوجد بعد ثقافة غربية عالمية بل مازال الصدام بين الثقافات قائما حول قضايا حقوق الإنسان، والمرأة ، والدين.

ويعبر عن هذه الحجج تيارات الفكر الواقعي ، القومي ، الهيكلي وكذلك يشترك فيها الفكر الإسلامي وخاصة فيما يتصل بالأبعاد الحضارية -الثقافية.

خلاصة :

على ضوء استعراض هذه الاتجاهات المختلفة حول المجالين الأساسيين لتأثيرات العولمة أو تجلياتها ومضمونها وفواعلها يجدر التوقف عند بعض الملاحظات التالية حول ما الجديد عن حالة العلاقات الدولية في إطار العولمة والتي تنبثق بدورها عن الملاحظات المنهاجية السابقة حول مستويات دراسة العولمة

الملاحظة الأولى: أن العولمة التي تتصدى لها أدبيات نظرية العلاقات الدولية هي عولمة متعددة الأبعاد (الاقتصادية -الرأسمالية) ، (السياسية -الديموقراطية) ، (الثقافية - القيمية)، وباعتبارها عملية مستمرة تاريخية برزت تحت تأثير عدة قوى ذات جذور وإن تكثفت حاليا درجتها وعمقها نظراً لاعتبارين أساسيين: أحدهما يقترن بالعقدين الماضيين وهو الثورة التكنولوجية الهائلة التي حققت طفرة نوعية في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات على نحو أثر بدرجة كبيرة على طبيعة القوة فلم تعد القوة العسكرية فقط أو القوة الاقتصادية فقط ولكن أيضاً قوة المعرفة والإبداع والمعلومات . والاعتبار الثاني

يتصل بنهاية الحرب الباردة والصراع الأيديولوجي والقطبية الثنائية ومن ثم ظهور النموذج الحضاري الرأسمالي الغربي وكأنه بلا منافس في الوقت الراهن . ولهذا فإنه على ضوء هذين الاعتبارين يمكن القول إن هناك إرادة واعية وراء تحويل عملية العولمة إلى منظومة مقننة ومؤسسة وذلك من جانب الغرب الذي يقود عملية العولمة والذي انتصر في الحرب الباردة بلا حرب وأحتكر عناصر القوة الجديدة العالمية. ولا أدل على ذلك من البيانات الرسمية من قادة الدول الصناعية الغربية والتي يتسم خطابها بالتقييم الإيجابي للعولمة(١٦) ومع ذلك كان بعض البيانات الأخرى – الصادرة عن مستويات أدنى بين مستويات التنسيق الغربي العالمية مثل الاتحاد الأوربي – وإن تضمنت انتقادات للعولمة فهي لا ترى فيها تناقضا مع التكتلات الإقليمية الجديدة(١٧) كذلك فإن خطاب الهيمنة (تلويحاً بها أو انتقاداً لها) يقع في خلفية الأدبيات النظرية سواء بصورة ضمنية أو بصورة مباشرة والمقصود هنا هيمنة النموذج الغربي بأبعاده المختلفة الاقتصادية –السياسية – الثقافية .

والحديث عن تجليات العولمة وعن آثارها لا يمكن أن ينفصل عن الحديث عن ما الذي يجري عولمته وبواسطة من ولصالح من ؟

فبعد سؤال لماذا العولمة لابد وأن يأتي سؤال ماذا أو كيف؟ وإذا كان أساتذة العلاقات الدولية الغربيين – سواء عند تحليل خصائص العلاقات الدولية ، الراهنة (كما سبق ورأينا) أو عند تحليل العولمة – لم يبدُ جميعهم مأخونين بالإيجابيات المرتقبة للعولمة والتي يبشر بها الليبراليون الجدد أو أصحاب مقولة نهاية التاريخ، إلا أن انتقاداتهم تظل في نطاق النموذج الغربي ولو في شكل إعادة النظر في بعض أسسه وخاصة مدى عالمية صيغ الديموقراطية واقتصاد السوق ومدى مصداقية نجاح انتشارها كشروط مسبقة للسلام والأمن الدوليين .

بعبارة موجزة فإن الجانب الأول الذي يميز العلاقات الدولية في إطار العولمة الراهنة هو القناعة بأن العملية الجارية من التفاعل المتبادل والتأثير والتأثر واسعة النطاق

بين أرجاء العالم إنما تتم ليس نتيجة التطور التراكمي في عوالم هيكلية فقط ولكن تتم تحت قيادة وإدارة نموذج حضاري واحد وبفاعلية قيادة قوة واحدة من قوى هذا النموذج أي الولايات المتحدة .

الملاحظة الثانية: يمثل صعود الأبعاد الاجتماعية الثقافية في تحليل العولمة إلى جانب الأبعاد السياسية والاقتصادية (كما سبق التوضيح) إضافة حقيقية في دراسة التغيرات العالمية خلال العقود الأخيرة . وكان لهذا الصعود عدة مدلولات من ناحية، وكان نتاج عدة تأثيرات من ناحية أخرى فهو يعني أن الاختلاف حول العولمة ليس حول تجليات العملية فقط بقدر ما هو أيضاً حول البعد القيمي لمضمون هذه التجليات وعواقبها . ولهذا فإن الجدال بين الاتجاهات الفكرية والنظرية المختلفة (الواقعية الجديدة ، الليبرالية الجديدة مثلاً) قد اكتسب أبعاداً قيمية واضحة . ولذا فإن عصر العولمة الراهن قد اقترن بإحياء البعد القيمي في الدراسات الدولية (مما يفسح للمجال- كما سبق أن أشرنا -للاجتهاد من أجل تقديم ملامح رؤية إسلامية حول هذا الموضوع).

هذا ولا يجب الاعتقاد أن صعود الاهتمام بالأبعاد الثقافية الحضارية على صعيد دراسات التغير العالمي يكون منفصلاً عن الأبعاد السياسية والاقتصادية . بل إن هذا الصعود ليس إلا تعبيراً عن التفاعل مع السياسي والاقتصادي بل واتجاه السياسي والاقتصادي إلى توظيفه .

والحديث عن الدمقرطة وحقوق الإنسان لا ينفصل عن الأبعاد الثقافية الحضارية، والحديث عن اقتصاد السوق والتكيف الهيكلي لا ينفصل بدوره عنها ، فإن طبيعة المرحلة الراهنة من العلاقات الدولية والتي سبق تحليل خصائصها (الفواعل ، القضايا ، الأدوات، مستويات التحليل ، أنماط التفاعلات ، القوى والعوامل المؤثرة على هذه التفاعلات) تقدم الكثير من المدلولات بالنسبة لتفسير صعود الاهتمام بهذه الأبعاد الثقافية الاجتماعية وبالنسبة لتفاعلها مع نظائرها السياسية والاقتصادية .

وبالرغم من هذا الحديث عن عدم الفصل بين الأبعاد الثلاثة إلا أنه يظل لوضع الأبعاد الثقافية خصوصية في هذه المرحلة وخاصة بالنسبة لدول الجنوب وفي قلبها العالم الإسلامي فبعد أن تحققت الهيمنة الغربية السياسية والعسكرية أولا ثم الاقتصادية فلم يتبق إلا اكتمال الهيمنة على الصعيد الثقافي أيضاً وإذا كانت أبنية الجنوب مازالت ممانعة للدمقرطة الغربية وغير ممانعة للتبعية الاقتصادية فإن الجهة الثقافية مازالت تشهد مقاومة. ولكنها المقاومة التي تواجهها صعوبات جمة ليس من أجل الدفاع عن الخطوط الأخيرة فقط ولكن حتى لا يحدث الانسحاب الكامل .

الملاحظة الثالثة: فإن وضع الجنوب في التحليلات العامة عن العولمة وإن كان قد ظهر عند مناقشة أثار العولمة على حالة النظام العالمي فإن ذلك كان بالقدر الذي يفرضه الحديث عن آثار التطورات الاقتصادية العالمية على الفجوة بين الشمال والجنوب ، وعن إمكانيات التحول الديموقراطي وسلبياته وإيجابياته ، وعن درجة تأثر الدولة – بالمقارنة بالدول المتقدمة .

ولذا فإن الأدبيات الخاصة بآثار سياسات العولمة على الجنوب بصفة عامة أو في أبعادها المختلفة ستكون موضع اهتمام لاحق في الدراسة حين نشرع في التفصيل حول مصادر التحديات وأنماطها بعد أن تناولنا الإطار العام الذي تنبثق عنه هذه التحديات في المرحلة الراهنة من تطور النظام الدولي في نهاية القرن العشرين.

ولقد اتضح لنا من تحليل هذا الإطار على خطوتين –خصائص العلاقات الدولية ، عملية العولمة –كيف تتفاقم إشكالية العلاقة بين الداخلي والخارجي على نحو يبرز صعود اختراق الخارجي للداخلي وبما لا يحقق انتشار المزايا أو توزيعها العادل بعبارة أخرى اتضح لنا من التحليل في هذا الفصل – وعلى ضوء التمهيد التاريخي أن عواقب العولمة ومصادر التحديات الخارجية في نهاية القرن ٢٠ إنما تجسد فلسفة التطور في التحديات الخارجية التي تواجه العالم الإسلامي في ظل تنامي وطأة الخارجي على الداخلي واتساع نطاق اختراقه وتعميق درجته : فلم يعد الأمر كما كان من قبل يطرح خيار الاتجاه نحو

الآخر أم لا أو يطرح – كما حدث لاحقاً –خيار ماذا نأخذ منه وماذا نترك فلقد أضحى الأمر الآن يتمثل في كيف يمكن حماية ما تبقى وكيف نعبئ ما تبقى من القدرة على المقاومة ليس في المجال السياسي أو الاقتصادي ولكن أيضا في المجال الثقافي الحضاري الذي انتقل إليه الاختراق بدرجة كاسحة ليس على مستوى القيادة أو النخب ولكن على مستوى القواعد ابتداء من الأفراد إلى الجماعات الفرعية الوطنية فلم تعد القضية هي التحديث أو التغريب ولكن الالحاق الكامل بالنظام العالمي القائم بعد النجاح في معركة صدام الحضارات بعد أن تحقق النجاح في معركة سباق التسلح ، ومجتمعات الرفاهة وهذا ينقلنا إلى الفصل الثاني.

خلاصة القول بعد أن انتقلنا من مستوى التنظير العام لخصائص العلاقات الدولية إلى مستوى التنظير العامة لعملية الأساسية على صعيد النظام العالمي الراهن وهي العولمة وبعد أن تعرضنا باختصار للأبعاد السياسية والقيمية لهذه العملية التي نتصدى لتقيم الحالة الناجمة عنها يبقى الانتقال إلى قدر أكبر من التفصيل حول أيديولوجيا العولمة وحول سياسيات العولمة (كمصادر تحدي للعالم الإسلامي)

ذلك أن دراستنا للعولمة تبين لنا أن هناك ثلاثة مستويات لدراساتها : التنظير ، الأيديولوجيا، السياسيات ، وحيث أن التنظير قد تم استيفائه في هذا الفصل فإن الفصلين الثاني والثالث سينصبان على تفاصيل نماذج الأيديولوجيا (تحدي فكري ينبع منه العملي) وعلى تفاصيل نماذج السياسات (تحدي عملي ناجم عن طبيعة التحدي الفكري).

الهوامش

1- Ken Dark : Defining Global change (in) Barry Holden (ed): The ethical dimensions of Global change 1996. Pp7-17

2- Fred Halliday : The End of the cold war and international relations (in) K. Booth , S.Smith (eds): International relations theory today (1995) PP 39-61.

3- James Roseneau , Mary Durfee: Thinking theory thouroughly P coherent approaches to an Incoherent world (1995) . PP 31-69

4- Pierre Grosser : Les temps de la guerre froide . 1995 PP 193-263.

5- Adams Roberts : A new age in International relations . International relations vo. 67-No3 July 1991.

٦- د.محمد السيد سليم : التحولات العالمية وآثارها على العالم الإسلامي (في) د.حسن العلكيم (محرر) قضايا إسلامية معاصرة ١٩٩٧.

٧- شهدت التسعينيات نمواً ملحوظاً في الدراسات حول " النظام الدولي الجديد . سواء في الجماعة البحثية العربية أو الأجنبية انظر تحليلات مقارنة لأهم هذه الدراسات في.

- د.ودودة بدران : الرؤى المختلفة للنظام العالمي الجديد (في) د. محمد السيد سليم (محرر) النظام الدولي الجديد ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤.
- د. نادية محمود مصطفى : المنطقة العربية والنظام الدولي الجديد (في) تقرير الأمة في عام ، مركز الدراسات الحضارية، القاهرة ، ١٩٩٣.
- د. حسنين توفيق : النظام الدولي الجديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢.

- د. أحمد يوسف (محرر) الوطن العربية والتغيرات العالمية ، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٩١.

٨- عبد المنعم سعيد : أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد ، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ٩ ، العددان ١، ٢ ربيع - صيف ١٩٩١.

٩- انظر عرضاً لهذا الكتاب من إعداد د. نادية محمود مصطفى في : المستقبل العربي ، أغسطس ١٩٩٧.

١٠- انظر تفاصيل هذا السيناريو في : د. نادية محمود مصطفى : منظور جديد لدراسة العلاقات الدولية، السياسة الدولية ، أكتوبر ١٩٨٥.

١١- انظر مناقشة هذه الرؤى في : د.ودودة بدران : مرجع سابق ، د. نادية محمود مصطفى : مرجع سابق.

١٢- انظر : د. نادية محمود مصطفى ، العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية (في) د.نادية محمود مصطفى (إشراف) مشروع العلاقات الدولية في الإسلام ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ١٩٩٦، الجزء ١١.(الفصل الثالث) (مبحث : الإصلاحات العثمانية)

13- James Roseneau : The dynamics of Globalization Toward an operational formulation , Security Dialogue , vo 26 (3) 1996, pp 247-262

- Philip Cerny : Globalization and other stories : the search for a new paradigm for international relations , International Journal. Autumn 1996, pp 616-637

- Claire Tiran sjolander : The Retoric of globalization : what`s in a world ? International Journal . Autumn 1996. Pp603 -615

- Jan Aart Scholte : Global Capitalism and The state, International Affairs , vo. 73, (3) 1997. Pp 427-440.

- Paul Hirst , Global Economy myths and realities , International Affairs . vo 73(3) 1997. Pp 409-425

- Philip Cerny : Globalization and the changing logic of collective action International Organization Vo. 49, No. 4, Autumn 1995 PP 595-900

- وإلى جانب المصادر الست الأساسية السابقة والتي سيتم العرض المقارن لاتجاهاتها يمكن الإحالة إلى مجموعة أخرى من الأدبيات وهي

- S. smith , J, baylis : The globalization of world politics (1997).
- The American Journal of Islamic Social Sciences: Globalization , vo 15, No. 3 1998 all the issue

- هانس – بيتر مارتن ، هارالد شومان : فخ العولمة (الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية) ترجمة د. عدنان عباس علي . عالم المعرفة ١٩٩٨.

- العولمة : أمم فقيرة وقوم فقراء ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ منشور لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (في) الاجتهاد ، العدد ٣٨، شتاء ١٩٩٨ص ٦٥-١٠٠.

١٤- شهدا عاما ٩٧، ٩٨ تدفقات من الدراسات العربية والتي تعكس مواقف واتجاهات فكرية مختلفة من العولمة انظر على سبيل المثال:

- د. جلال آمين : العولمة : سلسلة أقرأ ، دار المعارف ١٩٩٨.

- المستقبل العربي : العددان فبراير ٩٨ مارس ١٩٩٨ وتضمنا البحوث القيمة التي ناقشتها ندوة العرب وتحديات العولمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ديسمبر ١٩٩٧، والتي شارك فيها نخبة من العلماء والمفكرين .

- بحوث الندوة التي عقدتها الأكاديمية الملكية المغربية عن العولمة في ١٩٩٧.

- بحوث الملتقى الثامن بين مركز البحوث والدراسات السياسية، ومركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية (CEDEJ) والذي عقد في ليون في يوليه ٩٨ تحت عنوان ظاهرة العولمة من منظور مقارن .

- بحوث المؤتمر الذي عقده المجلس الأعلى للثقافة والعلوم والفنون والآداب في القاهرة في إبريل ١٩٩٨ تحت عنوان العولمة والهوية الثقافية .

- بحوث ومناقشات مؤتمر الإسلام والعولمة الذي نظمه حزب العمل في يونيو ١٩٩٨(في) محمد إبراهيم مبروك (إشراف) : الإسلام والعولمة ، الدار القومية العربية ، ١٩٩٨.
- بحوث العدد الرابع ١٩٩٧ من مجلة الطريق :" ما هي العولمة " .
- ملف " العرب وتحديات العولمة في دورية معلومات دولية ، العدد ٥٨، خريف ٩٨ .
- ملف ١ "حول العنف والعولمة والهوية" في دورية الفكر العربي العدد ٩٣ صيف ٩٨.

15- J. Baylis , S. smith : The Globalization of World Politics 1997. Pp

١٦- انظر على سبيل المثال : البيان الاقتصادي الصادر عن قمة الدول الصناعية الكبرى التي عقدت في ليون ١٩٩٦ ، وذلك تحت عنوان Making a success of globalization , Http: // my. Planetdirect. Com / high / off

17- Globalization vs soveiergnty ? the European response , Speech given by sir Leon Brittan vice - president of the Eurobean Commission - Cambridge University . 20th /2/1997. Http: //europa, eu , int/en/comm/dgol/200297.htm